

حركة سودان المستقبل

البرنامج السياسي

«سودان واحد.. دولة مدنية.. كرامة للجميع»

برنامج المرحلة الانتقالية وما بعدها

سبتمبر 2026

مسودة معروضة على الهيئات القيادية والقواعد والرأي العام للنقاش، تمهيداً لإجازتها في المؤتمر العام.

الفهرس

9.....	الديباجة.
10.....	الباب الأول: التعريف والمرجعية.
10.....	أولاً: التعريف بالحركة.
10.....	ثانياً: المرجعية الفكرية.
11.....	ثالثاً: المبادئ والثوابت.
12.....	رابعاً: الرؤية والرسالة والأهداف العامة.
14.....	الباب الثاني: تشخيص الواقع.
14.....	أولاً: الوضع السياسي والأمني.
14.....	ثانياً: الوضع الإنساني.
15.....	ثالثاً: الوضع الاقتصادي.
16.....	رابعاً: الأسباب الجذرية للأزمة.
16.....	خامساً: عوامل القوة والفرص.
18.....	الباب الثالث: محاور البرنامج.
18.....	المحور الأول: السلام وإنهاء الحرب.
18.....	الرؤية.
18.....	الأهداف.
19.....	الالتزامات.
19.....	أولاً: المبادئ الحاكمة لعملية السلام.
19.....	ثانياً: الموقف من المبادرات الإقليمية والدولية.
20.....	ثالثاً: الإجراءات الإنسانية العاجلة.
21.....	رابعاً: الترتيبات الأمنية ونزع السلاح.

22.....	خامساً: تجفيف مصادر تمويل الحرب.....
22.....	سادساً: التعامل مع التدخل الخارجي.....
23.....	سابعاً: العدالة الانتقالية.....
24.....	ثامناً: العودة وإعادة الإعمار.....
25.....	تاسعاً: ملف الأرض.....
27.....	المحور الثاني: الدستور ونظام الحكم.....
27.....	الرؤية.....
27.....	الأهداف.....
27.....	الالتزامات.....
27.....	أولاً: الفترة الانتقالية.....
28.....	ثانياً: هياكل السلطة الانتقالية.....
29.....	ثالثاً: الحوار الوطني.....
30.....	رابعاً: الدستور الدائم.....
31.....	خامساً: نظام الحكم الاتحادي.....
32.....	سادساً: النظام السياسي والانتخابي.....
33.....	سابعاً: القضاء والإصلاح القانوني.....
34.....	المحور الثالث: الأمن والدفاع.....
34.....	الرؤية.....
34.....	الأهداف.....
34.....	الالتزامات.....
34.....	أولاً: توحيد القوات المسلحة.....
35.....	ثانياً: إعادة الهيكلة.....

36.....	ثالثاً: التسليح والصناعة الدفاعية
37.....	رابعاً: الحرس الوطني
37.....	خامساً: الرقابة المدنية
38.....	سادساً: الخروج من النشاط الاقتصادي
39.....	سابعاً: إصلاح الشرطة والأجهزة الأمنية
40.....	المحور الرابع: الحوكمة والإدارة العامة ومكافحة الفساد
40.....	الرؤية
40.....	الأهداف
40.....	الالتزامات
40.....	أولاً: الحكومة الرشيدة
41.....	ثانياً: إصلاح الخدمة المدنية
42.....	ثالثاً: وزارة الإصلاح المؤسسي
42.....	رابعاً: مكافحة الفساد
43.....	خامساً: التحول الرقمي
44.....	سادساً: السيادة الرقمية
45.....	المحور الخامس: الاقتصاد والتنمية
45.....	الرؤية
45.....	الأهداف
46.....	الالتزامات
46.....	أولاً: برنامج الإنعاش العاجل
46.....	ثانياً: دور الدولة في الاقتصاد
47.....	ثالثاً: السياسات المالية والنقدية

48.....	رابعاً: الدين العام.....
49.....	خامساً: الزراعة والثروة الحيوانية.....
50.....	سادساً: ممرات الإنتاج.....
51.....	سابعاً: برنامج خاص لإقليمي دارفور وكردفان.....
52.....	ثامناً: الصناعة.....
52.....	تاسعاً: التعدين والموارد الطبيعية.....
53.....	عاشراً: الطاقة.....
54.....	حادي عشر: البنية التحتية والنقل.....
55.....	ثاني عشر: القطاع الخاص والاستثمار.....
55.....	ثالث عشر: السياحة.....
56.....	رابع عشر: العمل والتشغيل.....
56.....	المحور السادس: التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية.....
56.....	الرؤية.....
57.....	الأهداف.....
57.....	الالتزامات.....
57.....	أولاً: التعليم.....
60.....	ثانياً: الصحة.....
61.....	ثالثاً: المياه والبيئة.....
62.....	رابعاً: الحماية الاجتماعية.....
63.....	خامساً: المرأة.....
64.....	سادساً: الطفولة.....
64.....	سابعاً: الشباب.....

65.....	ثامناً: ذوو الإعاقة.....
65.....	تاسعاً: الثقافة والإعلام.....
66.....	عاشراً: الدين والدولة.....
66.....	حادي عشر: الرّحل والإدارة الأهلية والسلم الأهلي.....
68.....	المحور السابع: السياسة الخارجية والانتماء الأفريقي.....
68.....	الرؤية.....
68.....	الأهداف.....
68.....	الالتزامات.....
68.....	أولاً: المبادئ.....
69.....	ثانياً: العلاقات مع دول الجوار.....
70.....	ثالثاً: البحر الأحمر.....
70.....	رابعاً: الاتحاد الأفريقي والتكامل القاري.....
71.....	خامساً: العلاقات الدولية.....
72.....	سادساً: إصلاح وزارة الخارجية.....
73.....	سابعاً: السودانيون في المهجر.....
74.....	الباب الرابع: الالتزامات الكبرى والإجراءات ذات الأولوية.....
77.....	الباب الخامس: آليات التنفيذ والمتابعة.....
77.....	أولاً: مراحل التنفيذ.....
77.....	ثانياً: برنامج المئة يوم الأولى.....
78.....	ثالثاً: مصادر التمويل.....
79.....	رابعاً: المتابعة والتقييم.....
79.....	خامساً: المسائل المحالة إلى الحوار الوطني.....

الديباجة

تتقدم حركة سودان المستقبل إلى الشعب السوداني ببرنامجها السياسي في مرحلةٍ هي الأخطر في تاريخ البلاد منذ الاستقلال؛ إذ تدخل الحرب عامها الرابع، وتعيش الدولة أزمةً غير مسبوقة في وحدتها ومؤسساتها وقدرتها على القيام بوظائفها الأساسية، ويعيش المواطن السوداني أوضاعاً إنسانية ومعيشية بالغة القسوة.

وتنطلق الحركة في هذا البرنامج من قناعةٍ راسخة بأن ما آلت إليه البلاد ليس قدراً محتوماً، وإنما هو حصيلة اختلالاتٍ بنيوية في تكوين الدولة السودانية وفي إدارة شأنها العام تراكمت منذ الاستقلال، وأن معالجة هذه الاختلالات ممكنة متى توفرت الإرادة السياسية والرؤية الواضحة والقيادة الراشدة والمشاركة الواسعة للمواطنين.

ويستند هذا البرنامج إلى رصيدٍ من الأوراق والدراسات التي أعدتها الحركة منذ تأسيسها في مجالات الحكم والأمن والاقتصاد والتعليم والصحة والطاقة والمياه والسياسة الخارجية، وإلى مراجعةٍ نقدية لتجارب الانتقال الديمقراطي في السودان، وإلى الاستفادة من تجارب الدول التي خرجت من الحروب والحكم العسكري إلى الاستقرار والديمقراطية، وإلى مواثيق الاتحاد الأفريقي والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

والحركة إذ تطرح هذا البرنامج فإنها تؤكد أنه ليس وعوداً انتخابية ولا بياناً للنوايا، وإنما هو التزامٌ مكتوب أمام الشعب السوداني، محدد الأهداف والإجراءات والآجال، وقابلٌ للمتابعة والمساءلة. كما تؤكد أنه برنامجٌ مفتوح للحوار والإثراء، وأن ما يتصل منه بالقضايا الوطنية الكبرى يظل رهيناً بما يقرره السودانيون عبر الحوار الوطني والاستفتاء الشعبي والانتخابات الحرة النزيهة.

الباب الأول: التعريف والمرجعية

أولاً: التعريف بالحركة

حركة سودان المستقبل تنظيماً سياسياً سودانياً ديمقراطياً، يعمل بالوسائل السلمية والمدنية من أجل بناء دولة سودانية ديمقراطية اتحادية حديثة، تقوم على المواطنة المتساوية وسيادة حكم القانون والتداول السلمي للسلطة، وتضمن الحقوق والحريات الأساسية والعدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة لجميع أقاليم البلاد ومواطنيها.

والحركة مفتوحة لكل سوداني وسودانية يؤمن بمبادئها ويلتزم ببرامجها، دون تمييزٍ على أساس الدين أو العرق أو اللون أو الجهة أو النوع أو الانتماء الاجتماعي.

ثانياً: المرجعية الفكرية

تستند الحركة في مرجعيتها الفكرية إلى ثلاثة مصادر متكاملة:

1. الفكر الليبرالي الديمقراطي، بما يقوم عليه من الإيمان بحرية الفرد وكرامته، وسيادة القانون، والفصل بين السلطات، والتعددية السياسية، واقتصاد السوق المنظم.
2. مبادئ العدالة الاجتماعية، بما تقتضيه من التزام الدولة بضمان الحد الأدنى من الحياة الكريمة لجميع المواطنين، وتكافؤ الفرص، وحماية الفئات الأضعف في المجتمع.
3. الانتماء الأفريقي للسودان، بوصفه حقيقةً جغرافية وتاريخية وحضارية، ومصلحةً استراتيجية تربط مستقبل السودان بمستقبل قارته.

وتستلهم الحركة إلى جانب ذلك تراث السودان الحضاري الممتد، وقيم التسامح والتعايش التي ميّزت المجتمع السوداني، وتجارب نضاله الوطني من أجل الاستقلال والحرية والديمقراطية.

ثالثاً: المبادئ والثوابت

تقوم الحركة على المبادئ والثوابت التالية، وتلتزم بها في برنامجها وفي ممارستها:

المبدأ الأول: المواطنة المتساوية. المواطنة هي الأساس الوحيد للحقوق والواجبات في الدولة السودانية. ويتساوى جميع السودانيون أمام القانون دون تمييزٍ بسبب الدين أو العرق أو اللون أو اللغة أو الجهة أو النوع، ويُجرّم كل تمييزٍ على هذه الأسس.

المبدأ الثاني: وحدة السودان. تلتزم الحركة بوحدة السودان أرضاً وشعباً، وترفض كل دعاوى الانفصال والتقسيم أيّاً كان مصدرها، وتعمل على معالجة الأسباب التي تغذي النزعات الانفصالية.

المبدأ الثالث: الهوية الجامعة في إطار التنوع. السودان وطنٌ متعدد الأعراق والثقافات واللغات والأديان، تجمع أهله هويةً سودانية واحدة تشكّلت عبر التاريخ المشترك. وتتبنى الحركة نموذج التعايش والتفاعل الحر بين الثقافات، وترفض محاولات فرض ثقافةٍ واحدة على جميع المواطنين.

المبدأ الرابع: الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة. الشعب مصدر السلطات، والانتخابات الحرة النزاهة هي الوسيلة الوحيدة المشروعة لتولي السلطة وتداولها، وتُجرّم كل وسيلةٍ غير دستورية للوصول إلى الحكم.

المبدأ الخامس: مدنية الدولة. الدولة السودانية دولةٌ مدنية تقف على مسافةٍ واحدة من جميع الأديان والمعتقدات، وتكفل حرية الاعتقاد والعبادة للجميع، ويكون الدستور المصدر الأعلى للتشريع.

المبدأ السادس: سيادة الدستور وحكم القانون. يعلو الدستور على جميع السلطات والمؤسسات والأفراد، ويخضع الجميع حكماً ومحكومين لأحكام القانون، ويُكفل استقلال القضاء.

المبدأ السابع: الحكم الاتحادي. تتبنى الحركة نظام الحكم الاتحادي القائم على أقاليم ذات صلاحيات واسعة، وعلى حكمٍ محليٍ منتخب، وعلى توزيعٍ عادلٍ للسلطة والثروة بين المركز والأقاليم.

المبدأ الثامن: احتكار الدولة للقوة المسلحة. لا يُسمح بوجود أي قوةٍ مسلحةٍ خارج القوات المسلحة القومية، وتخضع جميع الأجهزة العسكرية والأمنية للسلطة المدنية المنتخبة وللرقابة البرلمانية.

المبدأ التاسع: العدالة الاجتماعية. تلتزم الدولة بضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية لجميع المواطنين، وفي مقدمتها التعليم والصحة والمياه والسكن والعمل.

المبدأ العاشر: السلم الأهلي والعدالة الانتقالية. لا سلام دائم بلا عدالة، ولا مصالحة بلا حقيقة. وتلتزم الحركة بمعالجة مظالم الماضي ومحاسبة مرتكبي الجرائم الجسيمة وجبر ضرر الضحايا.

رابعاً: الرؤية والرسالة والأهداف العامة

الرؤية: سودانٌ موحد ديمقراطي اتحادي، آمنٌ ومستقر، يسوده حكم القانون، ويتمتع مواطنوه بالحرية والكرامة والعدالة والرفاه، ويحتل مكانته اللائقة في محيطه الأفريقي والدولي.

الرسالة: العمل على إنهاء الحرب وبناء سلامٍ مستدام، وإنجاز انتقالٍ ديمقراطي حقيقي، وإعادة بناء الدولة ومؤسساتها على أسسٍ جديدة، وإطلاق نهضةٍ اقتصادية واجتماعية شاملة.

الأهداف العامة: يسعى البرنامج إلى تحقيق ستة أهدافٍ عامة:

1. إنهاء الحرب ومعالجة آثارها الإنسانية وتحقيق سلامٍ عادلٍ ومستدام.
2. إنجاز انتقالٍ ديمقراطي يفضي إلى حكمٍ مدنيٍ منتخب ودستورٍ دائم يجيزه الشعب.
3. بناء قواتٍ مسلحةٍ قوميةٍ موحدة ومهنية خاضعة للسلطة المدنية.
4. إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس الكفاءة والشفافية والمساءلة.

5. تحقيق نهضة اقتصادية تضاعف الدخل القومي وتقلص الفقر وتوفر فرص العمل.

6. استعادة مكانة السودان في محيطه الأفريقي والعربي والدولي.

الباب الثاني: تشخيص الواقع

أولاً: الوضع السياسي والأمني

اندلعت الحرب في الخامس عشر من أبريل 2023 بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، وتطورت إلى حربٍ شاملة طالت المجتمعات السودانية في معظم أنحاء البلاد، واتخذت في مناطق واسعة طابع الاستهداف العرقي والتهجير القسري والتغيير الديمغرافي.

وقد شهد عام 2025 تحولاتٍ عسكرية مهمة، إذ استعادت القوات المسلحة ولاية الجزيرة والعاصمة الخرطوم. غير أن مدينة الفاشر سقطت في أكتوبر 2025، فأصبح إقليم دارفور بكامله خارج سيطرة الدولة، وانتقل ثقل العمليات العسكرية إلى إقليم كردفان وامتد إلى إقليم النيل الأزرق. وأعلنت قوات الدعم السريع وحلفاؤها سلطةً موازية في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

وترى الحركة أن الخطر الأكبر على السودان في المرحلة الراهنة يتمثل في تحوّل خطوط السيطرة العسكرية إلى تقسيم فعلي للبلاد، يكتسب بمرور الوقت واقعاً إدارياً واقتصادياً ثم اعترافاً سياسياً.

وعلى الصعيد المؤسسي، تعاني الدولة من أزمة حكمٍ حادة تتمثل في غياب السلطة التشريعية، وتآكل الوثيقة الدستورية التي عُدلت مراتٍ عديدة حتى فقدت تماسكها، وعدم انتظام عمل المؤسسات العليا، والارتجال في اتخاذ القرارات المصيرية.

ثانياً: الوضع الإنساني

يواجه السودان أكبر أزمة إنسانية في العالم، وفقاً لخطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2026 الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وذلك على النحو التالي:

1. يحتاج نحو **33.7 مليون** شخص إلى مساعدة إنسانية، وهو الرقم الأعلى عالمياً.
2. بلغ عدد النازحين داخلياً نحو **9.3 مليون** شخص، ولجأ نحو **4.4 مليون** إلى دول الجوار.
3. يعاني أكثر من **21 مليون** شخص من انعدامٍ حاد في الأمن الغذائي، وأكدت لجنة مراجعة المجاعة التابعة للتصنيف المرحلي المتكامل وقوع المجاعة في مدينتي الفاشر وكادقلي.
4. خرج نحو **37%** من المرافق الصحية عن الخدمة كلياً.
5. انقطع ملايين الأطفال عن التعليم لسنواتٍ متتالية.

ثالثاً: الوضع الاقتصادي

تشير تقديرات بنك التنمية الأفريقي الصادرة في يونيو 2026 إلى ما يلي:

1. انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة **13.5%** عام 2024، ثم سجّل نمواً محدوداً بلغ **1.2%** عام 2025، ويُتوقع أن يبلغ **2.1%** عام 2026.
 2. بلغ معدل التضخم **150.2%** عام 2025، ويُتوقع أن يتراجع إلى نحو **78%** عام 2026.
 3. لا يغطي الاحتياطي من النقد الأجنبي أكثر من **1.1 شهر** من الواردات.
 4. ارتفعت نسبة الفقر إلى **71%** من السكان عام 2025، بعد أن كانت نحو **36%** قبل الحرب.
 5. يحتل السودان المرتبة **171** من أصل 193 دولة في دليل التنمية البشرية.
- ويبلغ الدين الخارجي وفقاً لتقرير بنك السودان المركزي نحو **66.8 مليار دولار** بنهاية 2023، منها 33 مليار دولار أصل الدين والباقي متأخرات وفوائد تعاقدية.
- وفي قطاع التعدين، بلغ إنتاج الذهب **70.15 طناً** عام 2025، بينما لم تتجاوز الصادرات الرسمية **14.7 طناً**، ما يعني أن الجزء الأكبر من الإنتاج يُهرَّب خارج القنوات الرسمية.

رابعاً: الأسباب الجذرية للأزمة

ترى الحركة أن الأزمة الراهنة ليست وليدة الحرب وحدها، وإنما هي حصيلة أربعة اختلالات بنيوية مزمنة:

الاختلال الأول: غياب احتكار الدولة للقوة المسلحة. دأبت الحكومات المتعاقبة على تسليح مليشياتٍ من خارج القوات المسلحة، وبلغ ذلك ذروته بتقنين قوات الدعم السريع بقانونٍ عام 2013، ثم الاعتراف بها في الوثيقة الدستورية لعام 2019 واتفاق جوبا لعام 2020 والاتفاق الإطاري لعام 2022.

الاختلال الثاني: تسييس المؤسسة العسكرية وانخراطها في الاقتصاد. أُعيد بناء المؤسسة العسكرية على أسسٍ أيديولوجية بعد عام 1989، وامتلكت الأجهزة العسكرية والأمنية مئات الشركات خارج رقابة وزارة المالية، فتكوّنت مصالح اقتصادية تعارض الإصلاح والتحول المدني.

الاختلال الثالث: المركزية المفرطة والتهميش. تركزت السلطة والثروة والخدمات في المركز، وأُهملت الأقاليم، فنشأ شعورٌ واسع بالغبن كان المحرك الرئيسي للحروب الأهلية المتعاقبة.

الاختلال الرابع: إخفاق النخب السياسية في إدارة الانتقال. أضاعت القوى السياسية فرص الانتقال الديمقراطي بعد أكتوبر 1964 وأبريل 1985 وديسمبر 2018، بسبب الخلافات والحسابات الضيقة والقبول بترتيباتٍ لم تعالج جذور الأزمة. والحركة لا تستثني نفسها من هذه المراجعة النقدية.

خامساً: عوامل القوة والفرص

ترى الحركة أن السودان يملك، رغم فداحة الأزمة، مقوماتٍ حقيقية للنهوض، أهمها:

1. **الطاقة الاجتماعية** التي تجلت في لجان الأحياء وغرف الطوارئ والمبادرات الأهلية التي حافظت على حياة الملايين خلال الحرب.

2. **الموارد الزراعية،** إذ يملك السودان أكثر من مئة مليون فدانٍ صالحة للزراعة لا يُستغل منها سوى نحو الخمس.
3. **الثروة المعدنية،** لوقوع السودان في قلب الدرع العربي النوبي أحد أغنى الأقاليم الجيولوجية في العالم.
4. **الموقع الاستراتيجي** على البحر الأحمر، وحدوده مع سبع دول، وكونه منفذاً بحرياً طبيعياً لدول حبيسة.
5. **الموارد البشرية** في الداخل والمهجر، وما تملكه من كفاءاتٍ وخبرات.
6. **مصادر الطاقة المتجددة** من الشمس والرياح بمعدلاتٍ من بين الأعلى في العالم.
7. **مؤشرات التعافي** التي ظهرت في المناطق التي توقف فيها القتال، مما يدل على قدرة الاقتصاد السوداني على الاستجابة السريعة متى توفر الاستقرار.

الباب الثالث: محاور البرنامج

يتوزع البرنامج على سبعة محاور رئيسية، يتضمن كل منها رؤية الحركة في المجال المعني، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والالتزامات والإجراءات التي تتعهد بتنفيذها.

المحور الأول: السلام وإنهاء الحرب

الرؤية

تري الحركة أن إنهاء الحرب أولوية وطنية مطلقة، وأن السلام المطلوب ليس مجرد وقف لإطلاق النار أو تقاسم للسلطة بين الأطراف المسلحة، وإنما هو سلام عادل ومستدام يعالج جذور النزاع ويحفظ وحدة البلاد ويضمن المساواة ويعيد للمواطن أمنه وكرامته.

الأهداف

1. وقف الحرب وحماية المدنيين ومعالجة الكارثة الإنسانية.
2. الحفاظ على وحدة السودان ومنع تحول خطوط السيطرة إلى تقسيم فعلي.
3. نزع سلاح الميليشيات ودمج المقاتلين أو تسريحهم.
4. تحقيق العدالة الانتقالية وجبر ضرر الضحايا.
5. تأمين العودة الطوعية للنازحين واللاجئين وإعادة الإعمار.

الالتزامات

أولاً: المبادئ الحاكمة لعملية السلام

شهد السودان منذ استقلاله عدداً من اتفاقيات السلام، من اتفاقية أديس أبابا عام 1972 إلى اتفاقية السلام الشامل عام 2005 واتفاقية الدوحة عام 2011 واتفاق جوبا عام 2020. وقد عالجت هذه الاتفاقيات جوانب من الأزمة وأغفلت جوانب أخرى، فلم تحقق سلاماً مستداماً، وأسهم بعضها في تكريس الأسباب التي أدت إلى الحروب اللاحقة. وتستخلص الحركة من هذه التجارب أن السلام الذي يُبنى على تقاسم السلطة بين حركة السلاح، دون معالجة جذور النزاع ودون مساءلة، لا يعدو أن يكون هدنة مؤقتة.

تلتزم الحركة في موقفها من عملية السلام بالمبادئ التالية:

1. إنهاء الحرب مسؤولية وطنية شاملة، ولا يجوز اختزالها في صفقة بين الأطراف المسلحة.
2. رفض شرعنة السلاح وسيلة للوصول إلى السلطة، ورفض منح أي طرفٍ مسلحٍ مواقع في الدولة بحكم قوته العسكرية.
3. رفض إعادة إنتاج الترتيبات التي سبقت الحرب وأدت إليها.
4. عدم الإفلات من العقاب على الجرائم الجسيمة، وعدم إدراجها في أي تسوية سياسية.
5. مشاركة المجتمعات المتأثرة والنساء والشباب والنازحين في صناعة السلام.
6. الانفتاح على التفاوض مع جميع الأطراف، على أساس رؤية تفاوضية مكتوبة ومعلنة وبشفافية كاملة أمام الرأي العام.

ثانياً: الموقف من المبادرات الإقليمية والدولية

تتعدد المبادرات الإقليمية والدولية المطروحة لإنهاء الحرب في السودان، وتتقاطع في أغلبها حول ترتيبٍ متدرج يبدأ بالهدنة الإنسانية وينتهي بإعادة الإعمار. وتتنظر الحركة إلى هذه المبادرات بإيجابية من حيث

المبدأ، غير أنها تحرص على ألا تقضي في نتائجها إلى تكريس الانقسام القائم على الأرض، أو إلى إعادة إنتاج الترتيبات التي أثبتت التجربة فشلها.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. ترحب الحركة بالمبادرات الإقليمية والدولية الساعية إلى إنهاء الحرب، ولا تعترض على الترتيب المتدرج الذي تقوم عليه، من هدنة إنسانية ثم وقف لإطلاق النار ثم عملية سياسية ثم إعادة إعمار.
2. تشترط الحركة ألا تؤدي الهدنة إلى تثبيت خطوط السيطرة العسكرية، وأن ترتبط بمسار ملزم لاستعادة وحدة الدولة.
3. تشترط الحركة ألا تقضي العملية السياسية إلى إشراك الأطراف المسؤولة عن الحرب في السلطة بصفتها العسكرية.
4. تعطي الحركة الأولوية للوساطة الأفريقية، وتدعو إلى تفعيل عودة السودان إلى منظمة الإيقاد.

ثالثاً: الإجراءات الإنسانية العاجلة

تضع الحركة الإجراءات الإنسانية في مقدمة أولوياتها، إذ لا يستقيم الحديث عن أي ترتيبات سياسية أو دستورية بينما يواجه الملايين خطر المجاعة، وتُحاصر مدنٌ بأكملها، وتُستخدم المرافق المدنية لأغراض عسكرية.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. فتح الممرات الإنسانية وتأمينها، وتجريم عرقلة وصول المساعدات.
2. فك الحصار عن المدن المحاصرة، وفي مقدمتها كادقلي والدلنج.
3. إعلان حالة طوارئ غذائية في مناطق المجاعة ومناطق الخطر.
4. إخلاء المستشفيات والمدارس ومحطات المياه والكهرباء من القوات المسلحة بجميع أطرافها.

5. البدء الفوري في التوثيق المنهجي للانتهاكات وإنشاء أرشيفٍ وطني لها.

رابعاً: الترتيبات الأمنية ونزع السلاح

تدل تجارب الدول الأفريقية التي خرجت من حروبٍ أهلية، كليبيريا وسيراليون ورواندا، على أن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج لا تتجح ما لم تكن مصحوبةً بتسويةٍ سياسية حقيقية، وما لم توفر للمقاتل المسرّح بديلاً اقتصادياً يغنيه عن العودة إلى السلاح. ولذلك تتعامل الحركة مع هذا الملف بوصفه ملفاً اقتصادياً واجتماعياً بقدر ما هو ملفٌ أمني.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. وقف شامل ومتزامن لإطلاق النار، بآلية مراقبةٍ مشتركة تضم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.
2. فصل القوات وإنشاء مناطق منزوعة السلاح وتجميع الأسلحة الثقيلة تحت المراقبة.
3. انسحاب القوات من المدن وتسليم الأمن الحضري للشرطة.
4. تسجيل جميع المقاتلين في قاعدة بياناتٍ موحدة تمهيداً لبرامج الدمج والتسريح.
5. تنفيذ برنامج الدمج والتسريح وفق أربعة مسارات:
 - الدمج في القوات المسلحة لمن يستوفي الشروط بعد تدريبٍ موحد لا يقل عن تسعة أشهر.
 - الدمج في الشرطة وحرس الحدود والدفاع المدني لمن يصلح لها.
 - إعادة الدمج الاقتصادي والاجتماعي للأغلبية، عبر منح التأسيس والتدريب المهني والأرض الزراعية والتمويل الصغير.
 - الإحالة إلى القضاء لمرتكبي الجرائم الجسيمة، دون دمجٍ أو عفو.
6. تفكيك شبكات الجباية والإتاوات غير المشروعة.

خامساً: تجفيف مصادر تمويل الحرب

تعتمد التشكيلات المسلحة في تمويلها على مصادر متعددة، في مقدمتها الذهب الذي يُستخرج ويُهرَّب خارج القنوات الرسمية. وترى الحركة أن استعادة سيطرة الدولة على هذا المورد تمثل إجراءً أمنياً واقتصادياً في آنٍ واحد، إذ تحرم الأطراف المسلحة من مصدر تمويلها الرئيسي، وتوفر للخزانة العامة موارد هي في أمس الحاجة إليها. وتتمنّى الحركة الخطوات التي اتُّخذت في هذا الاتجاه مؤخراً، وتدعو إلى استكمالها.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. إعادة تنظيم قطاع الذهب وإدخال إنتاجه في القنوات الرسمية، باعتبار ذلك أهم إجراء لتجفيف موارد المليشيات.
2. دعم قرار منع القوات العسكرية وشبه العسكرية من العمل في مناطق التعدين، ودعم المحاكم المتخصصة في تهريب الذهب.
3. إنشاء مصفاة وطنية للذهب.
4. ضبط المعابر الحدودية ومسارات التهريب.
5. السعي إلى فرض عقوبات دولية على شبكات تمويل الحرب وتهريب الذهب.

سادساً: التعامل مع التدخل الخارجي

لم تعد الحرب في السودان شأنًا داخلياً خالصاً، بعد أن حصل أحد أطرافها على دعم عسكري ومالي ودبلوماسي من أطراف خارجية. وترى الحركة أن أي اتفاق لإنهاء الحرب لن يكون مستداماً ما لم يُعالج هذا البعد، وأن معالجته تتطلب عملاً قانونياً ودبلوماسياً منظماً ومستمرّاً، لا الاكتفاء بالبيانات والتصريحات.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. إعداد ملفٍ قانوني موثق عن التدخل الخارجي في الحرب، وتقديمه إلى مجلس الأمن الدولي وآلياته والجهات القضائية المختصة.
2. التحرك الدبلوماسي المتزامن في الاتحاد الأفريقي والإيقاد والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.
3. بناء تحالفٍ إقليمي مع الدول المتضررة من زعزعة الاستقرار في منطقة البحر الأحمر.
4. الاستناد إلى المبدأ الأفريقي القاضي باحترام وحدة أراضي الدول الأفريقية ورفض التدخلات العسكرية الخارجية.
5. ربط أي علاقاتٍ اقتصادية مستقبلية بوقف التدخل، مع الإبقاء على باب الحوار مفتوحاً مع جميع الدول على أساس المصلحة الوطنية.

سابعاً: العدالة الانتقالية

ترى الحركة أن المصالحة الوطنية والمساءلة القانونية ليستا خيارين متعارضين، بل هما شرطان متلازمان لبناء سلامٍ مستدام. وتشير تجارب رواندا وجنوب أفريقيا إلى أن المجتمعات التي خرجت من نزاعاتٍ دامية استطاعت أن تتجاوزها حين واجهت الحقيقة وحاسبت المسؤولين وأنصفت الضحايا، بينما أدى العفو الشامل في تجارب أخرى إلى تكرار الجرائم.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. إنشاء مفوضيةٍ وطنية للحقيقة والمصالحة، تمتد ولايتها من الاستقلال إلى اليوم.
2. إنشاء محاكم متخصصة مختلطة من قضاةٍ سودانيين ودوليين للنظر في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة من جميع الأطراف.
3. النص على عدم سقوط هذه الجرائم بالتقادم وعدم شمولها بأي عفو.

4. التعاون الكامل مع الآليات الدولية المختصة، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية.
5. إنشاء صندوق وطني لتعويض الضحايا وجبر الضرر الفردي والجماعي.
6. إيلاء الأولوية لضحايا العنف الجنسي في العلاج والدعم النفسي والتعويض والحماية القانونية.
7. استبعاد المدانين بانتهاكات جسيمة من المناصب العامة عبر محاكمات فردية بضمانات إجرائية كاملة.
8. دعم آليات المصالحة الأهلية في النزاعات المحلية، مع النص على عدم اختصاصها بالجرائم الجسيمة.

ثامناً: العودة وإعادة الإعمار

يواجه السودان أكبر أزمة نزوح في العالم، وتُعد العودة الآمنة والكرامة للنازحين واللاجئين الاختبار الحقيقي لأي سلام. وتترك الحركة أن العودة لا تتحقق بقرار إداري، بل بتوفير الشروط التي تجعل الحياة ممكنة في مناطق العودة، وأن إعادة الإعمار ينبغي أن تكون فرصة لبناء ما هو أفضل لا لإعادة إنتاج ما كان قائماً.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. ضمان طوعية العودة وعدم إغلاق المعسكرات قبل توفر شروط العودة الآمنة.
2. توفير حزمة عودة متكاملة تشمل النقل والمنحة النقدية ومواد الإيواء والغذاء ومدخلات الإنتاج والخدمات الأساسية.
3. استخراج الوثائق الثبوتية المفقودة مجاناً وبصورة فورية.
4. تطهير مناطق العودة من الألغام والمتفجرات.
5. ضمان حق الإدماج المحلي لمن يختار عدم العودة.

6. إنشاء صندوق وطني مستقل لإعادة الإعمار، يخضع للتدقيق الدولي السنوي، ويتيح بوابة إلكترونية عامة للإفصاح عن موارده ومصروفاته.
7. اعتماد تسلسل لإعادة الإعمار يبدأ بالمياه والكهرباء والطرق والمستشفيات، ثم المرافق الإنتاجية، ثم المساكن، ثم التراث والذاكرة الوطنية.
8. إعطاء الأولوية للمقاولين والعمالة السودانية في مشروعات الإعمار.
9. الدعوة إلى ميثاق تنمية وإعمار طويل الأمد مع الشركاء الدوليين، يقوم على المنح والقروض الميسرة وإعادة هيكلة الديون، ويجعل الحكم الديمقراطي الخاضع للمساءلة شرطاً للأهلية، ويحفظ الملكية الوطنية للمشروعات.

تاسعاً: ملف الأرض

تمثل النزاعات حول الأرض والموارد الطبيعية السبب المباشر لأغلب النزاعات المحلية في السودان، وقد أضافت الحرب إليها أبعاداً جديدة بفعل النزوح الواسع والاستيلاء على الأراضي والتغيير الديمغرافي في بعض المناطق. وترى الحركة أن معالجة هذا الملف قبل انطلاق العودة الواسعة شرطٌ لتفادي موجة جديدة من النزاعات.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. إصدار قانون وطني للأرض يعالج تعدد مرجعيات الملكية بين القانون والعرف والحواكير والتخصيص الحكومي.
2. إنشاء مفوضية مستقلة للأراضي والنزاعات العقارية بفروع إقليمية.
3. حصر السجل العقاري ورقمته.
4. استرداد الأراضي المنتزعة بالقوة وإبطال التخصيصات الفاسدة.
5. الاعتراف بالحيازة العرفية وتوثيقها.

6. إحياء المسارات الرعوية وتوفير المياه والخدمات عليها.

المحور الثاني: الدستور ونظام الحكم

الرؤية

تري الحركة أن أزمة الحكم في السودان أزمة تصميم مؤسسي قبل أن تكون أزمة أشخاص، وأن الحل يكمن في بناء نظام دستوري ديمقراطي اتحادي، يوزع السلطة ويقيدها ويخضعها للمساءلة، ويضمن مشاركة جميع المواطنين والأقاليم.

الأهداف

1. إنجاز فترة انتقالية قصيرة ومحددة المهام تفضي إلى انتخابات حرة.
2. إقرار دستور دائم عبر حوار وطني واستفتاء شعبي.
3. إقامة نظام حكم اتحادي حقيقي.
4. ضمان استقلال القضاء وسيادة حكم القانون.

الالتزامات

أولاً: الفترة الانتقالية

تستخلص الحركة من تجارب الانتقال في السودان أن طول الفترة الانتقالية وعدم تحديد مهامها يفضيان إلى نشوء مصالح جديدة تسعى إلى إطالتها، وإلى تآكل الثقة الشعبية في العملية الانتقالية برمتها. ولذلك تدعو الحركة إلى فترة انتقالية قصيرة، محددة المهام والآجال، تنتهي بتسليم السلطة إلى حكومة منتخبة.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. تحديد الفترة الانتقالية بثلاثين شهراً، على ألا تتجاوز ستة وثلاثين شهراً بأي حال.
2. النص الدستوري على اعتبار أي محاولة لتمديد الفترة الانتقالية جريمة ضد الدولة.

3. حصر مهام السلطة الانتقالية في: إيقاف الحرب، والإغاثة، وإصلاح المؤسسات الأساسية، والترتيبات الأمنية، ومعالجة النزوح، وإجراء التعداد السكاني، وإطلاق الحوار الوطني، وإعداد الدستور الدائم، والتحضير للانتخابات.
4. ترك السياسات الاستراتيجية طويلة الأمد للحكومة المنتخبة.

ثانياً: هياكل السلطة الانتقالية

تعاني هياكل السلطة القائمة من اختلالات واضحة، أبرزها غياب السلطة التشريعية وإسناد مهامها إلى السلطة التنفيذية، وتضخم مجلس السيادة، وعدم اكتمال مؤسسات السلطة القضائية. وترى الحركة أن إعادة بناء هذه الهياكل على أسس الفصل بين السلطات والكفاءة والتمثيل العادل ضرورة لإدارة المرحلة الانتقالية بفعالية.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. الإعلان الدستوري الانتقالي: إصدار إعلان دستوري جديد يحل محل الوثيقة الدستورية لعام 2019، يستند إلى التراث الدستوري السوداني ووثيقة الحقوق الواردة في دستور 2005، ويتضمن فصلاً مستقلاً للحقوق والحريات.
2. مجلس السيادة: تقليص عضويته إلى ثلاثة أعضاء يمثلون أقاليم البلاد، بمهام شرفية ورقابية محددة.
3. مجلس الوزراء: حكومة مدنية كاملة الصلاحيات من الكفاءات، يُختار رئيسها بتوافقٍ وطني واسع.
4. المجلس التشريعي الانتقالي: مجلس لا يتجاوز مئة عضو، يُمثّل فيه كل إقليم من الأقاليم الستة بخمسة عشر عضواً، مع ضمان ثلث المقاعد للنساء وحصّة للشباب وتمثيل النازحين واللاجئين، ويتخذ من مدينة أم درمان مقراً له.

5. **السلطة القضائية:** استكمال مجلس القضاء العالي والمحكمة العليا والمحكمة الدستورية فور بدء الفترة الانتقالية.

6. **المفوضيات المستقلة:** إنشاء مفوضياتٍ مستقلة للتعداد والانتخابات، وحقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية، والخدمة المدنية، والأراضي، وإعادة الإعمار، والعون الإنساني.

ثالثاً: الحوار الوطني

أجرى السودان حواراتٍ وطنية عديدة منذ مؤتمر المائدة المستديرة عام 1965، غير أن أغلبها لم يحقق أهدافه، إما لأن السلطة القائمة نظمتها لخدمة أغراضها، أو لأنه اقتصر على النخب، أو لأن مخرجاته لم تكن ملزمة. وتقترح الحركة حواراً وطنياً مختلفاً في تصميمه وآلياته، يتفادى هذه الأخطاء.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. إطلاق حوارٍ وطني سوداني شامل، لا يُفرض من الخارج ولا تنظمه السلطة التنفيذية.
2. تشكيل لجنة وطنية محايدة للإشراف على الحوار، من شخصياتٍ لا تشغل مناصب تنفيذية ولا تترشح في الانتخابات التالية.
3. إنشاء أمانة فنية تعد أوراقاً خلفية لكل ملفٍ تتضمن المعطيات والخيارات المتاحة وكلفتها.
4. تنظيم الحوار على ثلاثة مستويات: جلسات محلية في كل محلية وفي مواقع النزوح واللجوء، ومؤتمرات قطاعية متخصصة، ومؤتمرٍ وطني جامع يقر الميثاق الوطني.
5. ضمان مشاركة النساء بنسبة لا تقل عن الثلث، والشباب بنسبة لا تقل عن الربع، وتمثيل النازحين واللاجئين في جميع اللجان.
6. إنجاز الحوار خلال اثني عشر شهراً، وإلزامية مخرجاته للجهة المكلفة بإعداد الدستور.

7. التمييز بين المخالفين في الرأي الذين يشاركون في الحوار، والمتهمين بجرائم جسيمة الذين يخضعون للقضاء، والتنظيمات المسلحة التي لا تشارك بصفاتها العسكرية.

رابعاً: الدستور الدائم

لم يعرف السودان منذ استقلاله دستوراً دائماً أجاز له الشعب في استفتاءٍ حر، وظلت دساتيره المتعاقبة تُعدّ في ظروفٍ استثنائية وتُعدّل وفق أهواء السلطة القائمة. وترى الحركة أن إعداد دستورٍ دائم بمشاركةٍ شعبية واسعة، وإجازته بالاستفتاء، هو السبيل إلى عقد اجتماعي جديد يحظى بالشرعية والاستقرار. وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. إعداد الدستور الدائم عبر مفوضيةٍ مستقلة تستند إلى مخرجات الحوار الوطني.
2. نشر مسودة الدستور للنقاش العام، ثم إجازتها بالاستفتاء الشعبي.
3. تضمين الدستور النصوص التالية:
 - وثيقة حقوقٍ شاملة، وحق المواطن في اللجوء المباشر إلى المحكمة الدستورية.
 - تجريم الانقلاب على السلطة المنتخبة، وعدم سقوط هذه الجريمة بالتقادم.
 - حظر أي قوةٍ مسلحة خارج القوات المسلحة القومية.
 - حظر النشاط الاقتصادي على الأجهزة العسكرية والأمنية.
 - مدنية وزير الدفاع.
 - سقفٌ للإنفاق العسكري لا يتجاوز إلا بموافقة برلمانية مشددة.
 - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللغوية.
 - حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية الناضبة.
 - تحديد ولاية رئيس الجمهورية بدورتين لا تُعدّل إلا باستفتاء.

4. المصادقة على الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحوكمة.

خامساً: نظام الحكم الاتحادي

يعاني التقسيم الإداري الحالي للسودان إلى ثماني عشرة ولاية وإقليمين من غياب المنطق الاقتصادي والتاريخي، ومن ارتفاع التكاليف الإدارية وضعف الخدمات. وترى الحركة أن العودة إلى نظام الأقاليم تحقق وفراً مالياً كبيراً، وتعزز شعور المواطنين بالانتماء، وتمكّن من إقامة حكمٍ اتحادي حقيقي. وتستفيد الحركة في ذلك من تجارب دولٍ اتحادية متعددة في أفريقيا وخارجها.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. العودة إلى نظام الأقاليم الستة: الشمالي، والشرقي، والأوسط، وكردفان، ودارفور، والخرطوم، وإلغاء نظام الولايات.
2. يكون لكل إقليم حاكمٌ منتخب ومجلسٌ تشريعي منتخب وحكومةٌ لا تتجاوز خمس وزارات.
3. تقسيم كل إقليم إلى عددٍ محدود من المحليات ذات المجالس المنتخبة.
4. حصر اختصاصات المركز في الدفاع والسياسة الخارجية والعملية والجنسية والقضاء الاتحادي والمشروعات القومية الكبرى.
5. منح الأقاليم صلاحياتٍ واسعة في التعليم والصحة والإدارة المحلية والشرطة الداخلية والتشريع الإقليمي والضرائب المحلية، وحق إنشاء مكاتب تمثيلٍ تجاري وثقافي في الخارج.
6. إقرار معادلةٍ دستورية لتقسيم الإيرادات بين المركز والأقاليم، وإنشاء صندوق موازنةٍ لدعم الأقاليم الأقل نمواً.
7. ترك الحسم النهائي في عدد الأقاليم وحدودها للحوار الوطني والاستفتاء.

سادساً: النظام السياسي والانتخابي

ترى الحركة أن النظام السياسي الأنسب للسودان هو النظام الرئاسي الاتحادي، شريطة إحاطته بضماناتٍ تحول دون تحوله إلى حكمٍ فردي، وتضمن تمثيل جميع الأقاليم في المؤسسات الاتحادية. كما ترى أن النظام الانتخابي يجب أن يعالج خصوصيات الواقع السوداني، وفي مقدمتها النزوح الواسع وتعدد المكونات.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. اعتماد نظامٍ رئاسي اتحادي، يُنتخب فيه رئيس الجمهورية مباشرةً من الشعب، مع اشتراط حصوله على نسبةٍ معتبرة من الأصوات في عددٍ من الأقاليم.
2. برلمانٌ من غرفتين: غرفةٌ تمثل السكان، وغرفةٌ تمثل الأقاليم بالتساوي.
3. تحديد مدة الرئاسة والبرلمان بخمس سنوات.
4. إنشاء مفوضيةٍ مستقلة للانتخابات، تُجاز عضويتها بأغلبيةٍ برلمانيةٍ مشددة.
5. إجراء تعدادٍ سكاني يشمل مواقع النزوح واللجوء قبل الانتخابات.
6. اعتماد نظامٍ انتخابي مختلط يجمع بين الدوائر الجغرافية والتمثيل النسبي، مع ضمان ثلث المقاعد للنساء وحصّةٍ للشباب.
7. تمكين النازحين من الاختيار المسبق للتصويت في دوائرهم الأصلية أو في أماكن إقامتهم، وتنظيم تصويت اللاجئين والمغتربين في الخارج.
8. إصدار قانونٍ للأحزاب يقوم على التأسيس بالإخطار، والشفافية المالية، وحظر الأجنحة المسلحة والتمويل الأجنبي والبرامج القائمة على التمييز.
9. إقرار ميثاقٍ انتخابي وطني يلتزم فيه المتنافسون بقبول النتائج ونبذ العنف وخطاب الكراهية.

سابعاً: القضاء والإصلاح القانوني

لا قيمة لدستورٍ لا يحميه قضاءٌ مستقل. وتعاني المنظومة القانونية السودانية من تركةٍ ثقيلة من القوانين المقيدة للحريات والمخالفة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومن ضعف استقلال القضاء وصعوبة وصول المواطنين إليه. وتلتزم الحركة بإصلاح شامل للمنظومة القضائية والتشريعية.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. ضمان استقلال السلطة القضائية إدارياً ومالياً، وإخضاع التعيين والترقي لمعايير الكفاءة المعلنة.
2. فصل النيابة العامة عن السلطة التنفيذية.
3. توفير المعونة القضائية المجانية وإنشاء المحاكم المتنقلة في الأرياف ومواقع النزوح.
4. رقمنة الإجراءات القضائية.
5. عقد مؤتمرٍ قانوني وطني لوضع خطة الإصلاح التشريعي.
6. إلغاء القوانين المقيدة للحريات والعقوبات الماسة بالكرامة الإنسانية.
7. إصدار قانونٍ مدني للعقوبات وقانونٍ مدني للإجراءات الجنائية.
8. إصدار قانون أحوالٍ شخصية يكفل المساواة بين الرجل والمرأة.
9. تشديد العقوبات على جرائم الاغتصاب والتحرش والعنف ضد النساء والأطفال، وعدم سقوطها بالتقادم.

المحور الثالث: الأمن والدفاع

الرؤية

ترى الحركة أن بناء قواتٍ مسلحة قومية موحدة ومهنية، خاضعة للسلطة المدنية ومتفرغة لمهامها الدستورية في حماية البلاد، شرطٌ لازم لبقاء الدولة واستقرارها ولنجاح أي تحولٍ ديمقراطي. وتؤكد الحركة أنها لا تستهدف إضعاف القوات المسلحة، بل إعادة بنائها على أسسٍ مهنية وقومية تجعلها قادرة على حماية البلاد، ومنزهة عن الانخراط في السياسة والاقتصاد.

الأهداف

1. توحيد القوة المسلحة في جيشٍ قومي واحد.
2. إخضاع المؤسسة العسكرية والأمنية للسلطة المدنية والرقابة البرلمانية.
3. إعادة هيكلة القوات المسلحة لتعكس التنوع السوداني.
4. إخراج المؤسسة العسكرية والأمنية من النشاط الاقتصادي.
5. إصلاح الشرطة والأجهزة الأمنية.
6. خفض الإنفاق العسكري تدريجياً إلى خمسة في المئة من الناتج المحلي.

الالتزامات

أولاً: توحيد القوات المسلحة

تستخلص الحركة من تجربة السودان أن تعدد التشكيلات المسلحة، والاعتراف القانوني بقوى مسلحة خارج الجيش القومي في الوثيقة الدستورية لعام 2019 واتفاق جوبا لعام 2020 والاتفاق الإطاري لعام

2022، كان من الأسباب المباشرة للحرب الراهنة. ولذلك تتمسك الحركة بمبدأ احتكار الدولة للقوة المسلحة دون أي استثناء.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. عدم الاعتراف بأي قوةٍ مسلحةٍ خارج القوات المسلحة القومية تحت أي مسمى أو مبرر.
2. حل التشكيلات المسلحة ذات الطابع الحزبي أو العقائدي أو الإثني، وفي مقدمتها لواء البراء بن مالك، وتخيير أفرادها بين الانضمام الفردي للقوات المسلحة أو التسريح.
3. دمج القوات المساندة للدولة، بما فيها المستفرون وقوات الحركات الموقعة على اتفاقيات السلام وتشكيلات المقاومة الشعبية، في القوات المسلحة بصورةٍ فرديةٍ لا جماعية، مع توزيعهم على مختلف الأسلحة والوحدات.
4. رفض الأطروحة القائلة بأن تعدد الجيوش ضمانَةٌ ضد الانقلابات.

ثانياً: إعادة الهيكلة

تعاني القوات المسلحة من اختلالٍ في تركيبتها، إذ يتشكل قوامها من مختلف أقاليم البلاد وبنسبةٍ أكبر من المناطق الأقل نمواً، بينما تأتي قياداتها في الغالب من أقاليم محددة. كما تتمركز قواتها الرئيسية في المدن وحول العاصمة على حساب الحدود. وترى الحركة أن معالجة هذه الاختلالات شرطٌ لبناء جيشٍ قومي يمثل جميع السودانيين ويتفرغ لحماية حدود البلاد.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. اعتماد التجنيد على أساسٍ اتحاديٍ بحصصٍ تتناسب مع الأوزان السكانية للأقاليم.
2. اعتماد معايير الترقّي بما يضمن تمثيل جميع الأقاليم في القيادات العسكرية.
3. تقليص الفجوة بين الضباط والجنود، وفتح باب الترقّي من صف الضباط إلى سلك الضباط.

4. تجديد القيادات العليا وفق معايير معلنة تشمل الكفاءة المهنية والسجل في مجال حقوق الإنسان والنزاهة المالية والحياد الحزبي، مع توفير تقاعد كريم لمن لا تثبت عليه مخالفات، وإحالة من تثبت عليه جرائم إلى القضاء.
5. إعادة انتشار القوات المسلحة على الحدود، ونقل القواعد العسكرية الكبرى خارج المدن، وإخلاء العاصمة من المعسكرات وتحويل أراضيها لمشروعات مدنية.
6. إنشاء خمس قواعد إقليمية واثنين وعشرين حاميةً حدودية، تتضمن مرافق خدمية للمجتمعات المحيطة بها.
7. إشراك الوحدات العسكرية، ولا سيما سلاح المهندسين، في مشروعات البنية التحتية والتنمية في مناطق تمركزها زمن السلم.

ثالثاً: التسليح والصناعة الدفاعية

أثبتت التجارب العسكرية الحديثة، بما فيها تجربة الحرب الراهنة، أن فعالية القوات المسلحة لا تُقاس بحجم العتاد التقليدي، بل بقدرتها على توظيف التقنيات الحديثة بكفاءة. وتتبنى الحركة سياسة تسليح تقوم على الردع الدفاعي، وتتناسب مع قدرات الاقتصاد الوطني.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. اعتماد مبدأ الردع الدفاعي بدلاً من سباق التسلح.
2. إعطاء الأولوية في التسليح للطائرات المسيّرة والدفاع الجوي والقدرات الإلكترونية والاستطلاع.
3. تحقيق الاكتفاء الذاتي في الذخائر الخفيفة والمتوسطة، وتوطين صناعة الطائرات المسيّرة والمركبات المدرعة الخفيفة عبر شراكات تتضمن نقل التقنية.

رابعاً: الحرس الوطني

تقترح الحركة إنشاء حرسٍ وطني بوصفه قوةً احتياطية منظمة، وتدرك أن هذا المقترح يثير مخاوف مشروعة في ضوء تجربة قوات الدعم السريع. ولذلك تضع الحركة ضوابط دستورية وقانونية صارمة تكفل ألا يتحول الحرس الوطني إلى قوةٍ موازية للجيش أو أداةٍ في يد أي جهة.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. إنشاء حرسٍ وطني بوصفه قوةً احتياطية تجمع بين الاحتياط العسكري والطوارئ المدنية والمساهمة في التنمية.

2. إخضاع الحرس الوطني للضوابط التالية بنصٍ دستوري وقانوني:

- التبعية لوزارة الدفاع وليس لأي شخصٍ أو جهةٍ سياسية.
- إدراج ميزانيته ضمن ميزانية الدفاع وإخضاعها للمراجعة العامة.
- قصر تسليحه على الأسلحة الخفيفة.
- التجنيد الإقليمي مع القيادة الوطنية المتناوبة.
- حظر النشاط الاقتصادي.

خامساً: الرقابة المدنية

تمثل الرقابة المدنية الديمقراطية على المؤسسة العسكرية والأمنية الضمانة الأساسية لعدم تكرار الانقلابات العسكرية التي حكمت السودان نحو ثلاثة وخمسين عاماً من أصل سبعين عاماً منذ الاستقلال. وترى الحركة أن هذه الرقابة يجب أن تُنَبِّت بنصوصٍ دستورية وقانونية واضحة، لا أن تُترك للأعراف والتوازنات المتغيرة.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. إسناد القيادة العليا للقوات المسلحة إلى رئيس الجمهورية المنتخب.
2. تعيين وزير دفاع مدني في جميع الأحوال.
3. إنشاء مجلس أمن قومي برئاسة مدنية، يشارك فيه قائد الجيش بصفة استشارية.
4. اشتراط موافقة البرلمان على التعيينات العسكرية العليا.
5. إنشاء لجنة برلمانية للأمن والدفاع تملك صلاحيات الاستجواب ومراجعة الميزانية العسكرية.
6. إخضاع الميزانية الدفاعية للتدقيق الكامل من ديوان المراجعة العام، ونشر أرقامها الرئيسية سنوياً.
7. إنشاء ديوان مستقل للمظالم العسكرية.
8. قبول ترتيب انتقالي متوازن لمجلس الأمن والدفاع خلال الفترة الانتقالية، على أن يُنص دستورياً على موعد انتهائه.

سادساً: الخروج من النشاط الاقتصادي

تمتلك المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية عدداً كبيراً من الشركات التي تعمل خارج رقابة وزارة المالية ولا تخضع للضرائب. وترى الحركة أن هذا الوضع يُضعف الاحترافية العسكرية، ويشوّه المنافسة في السوق، ويحرم الخزانة العامة من موارد كبيرة، ويخلق مصالح تعارض التحول المدني والديمقراطي. تلتزم الحركة بخطة من خمس مراحل خلال خمس سنوات:

1. **السنة الأولى:** تجميد التوسع، وإجراء حصر شامل ومعلن لجميع الشركات والأصول، وإلزامها بالتسجيل المدني والإقرار الضريبي.
2. **السنة الثانية:** نقل ملكية الشركات غير الدفاعية إلى الخزانة العامة.
3. **السنتان الثالثة والرابعة:** بيع الشركات التجارية بمناقصات علنية، وإيداع العائد في صندوق سيادي.

4. السنة الخامسة: قصر النشاط على التصنيع الحربي والخدمات اللوجستية العسكرية.
5. تطبيق المبدأ ذاته على شركات الأجهزة الأمنية والشرطية والحركات المسلحة الموقعة على اتفاقيات السلام.

سابعاً: إصلاح الشرطة والأجهزة الأمنية

تعاني الشرطة والأجهزة الأمنية من التضخم الإداري وضعف الأجور والتوظيف السياسي، وقد مارست بعض هذه الأجهزة في مراحل مختلفة انتهاكات واسعة للحقوق والحريات. وترى الحركة أن إصلاح هذه الأجهزة وإخضاعها للقانون والرقابة شرط لبناء الثقة بين المواطن والدولة.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. تحسين أجور منسوبي الشرطة بما يكفل الحياة الكريمة ويحد من الفساد.
2. نقل صلاحيات الشرطة إلى الأقاليم مع الإبقاء على جهازٍ اتحادي محدود الاختصاص.
3. إنشاء آلية مستقلة لتلقي الشكاوى ضد أفراد الشرطة.
4. اعتماد التدريب على حقوق الإنسان شرطاً للترقى.
5. رقمنة البلاغات والسجلات الجنائية.
6. حل شرطة النظام العام وجميع الأجهزة المماثلة.
7. فصل جهاز الاستخبارات الخارجية عن جهاز الأمن الداخلي.
8. نزع صلاحيات الاعتقال والاحتجاز من أجهزة الاستخبارات، وقصر وظيفتها على جمع المعلومات وتحليلها.
9. إخضاع الأجهزة الأمنية لرقابة برلمانية سرية.
10. الوقف الفوري للاعتقالات السياسية.

المحور الرابع: الحوكمة والإدارة العامة ومكافحة الفساد

الرؤية

تري الحركة أن إصلاح الجهاز الإداري للدولة ومكافحة الفساد شرطان لنجاح أي برنامجٍ تنموي، وأن الدولة الفعالة ليست بالضرورة الدولة الكبيرة، وإنما الدولة ذات الأجهزة الرشيقة الكفؤة الخاضعة للمساءلة والشفافية.

الأهداف

1. بناء حكومةٍ رشيقة فعالة.
2. إصلاح الخدمة المدنية على أساس الكفاءة والحياد.
3. مكافحة الفساد واسترداد الأموال المنهوبة.
4. التحول الرقمي في الخدمات الحكومية.
5. حماية السيادة الرقمية للدولة.

الالتزامات

أولاً: الحكومة الرشيقة

درجت الحكومات السودانية المتعاقبة على التوسع في عدد الوزارات والمناصب الدستورية لاعتباراتٍ سياسية، مما أدى إلى تضخم الإنفاق الحكومي وتداخل الاختصاصات وضعف المساءلة. وتتبنى الحركة منذ عام 2017 مفهوم الحكومة الرشيقة، القائمة على عددٍ محدود من الوزارات ذات الاختصاصات الواضحة.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. تشكيل حكومة اتحادية من رئيس وزراء ونائب له وأربع عشرة وزارة.
2. النص الدستوري على حد أدنى وحدٍ أقصى لعدد الوزارات الاتحادية.
3. إنشاء وحدات فنية متخصصة في رئاسة مجلس الوزراء للتخطيط والبحوث، والتشريع، والأمن القومي، بديلاً عن استحداث وزاراتٍ جديدة.
4. تعيين مبعوثين خاصين لرئيس الوزراء لمعالجة ملفاتٍ محددة.

ثانياً: إصلاح الخدمة المدنية

تعرضت الخدمة المدنية السودانية لسياساتٍ أضعفتها على مدى عقود، أبرزها التسييس والتعيين على أساس الولاء، إضافةً إلى تدني الأجور ونزيف الكفاءات. وترى الحركة أن بناء خدمةٍ مدنيةٍ محترفة ومحيدة شرطٌ لتنفيذ أي سياساتٍ عامة.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. إنشاء سلك الخدمة المدنية، يكون الالتحاق به عبر امتحاناتٍ تنظمها جهةٌ أكاديمية مستقلة.
2. اعتماد مبدأ الحياد الحزبي في الخدمة المدنية.
3. التعيين في جميع الوظائف العامة عبر مسابقاتٍ مفتوحة وشروطٍ معلنة.
4. إصلاح نظام الأجور وإلغاء الحوافز الاستثنائية والاستعاضة عنها بأجورٍ عادلة.
5. عقد مؤتمرٍ وطني للإدارة العامة لإعداد قانونٍ جديد للخدمة المدنية.
6. إطلاق برنامجٍ وطني لاستقطاب الكفاءات السودانية المهاجرة، يتضمن الاعتراف بالشهادات وتيسير العودة وتوفير السكن، وصيغاً للاستفادة من الخبرات عن بُعد.

ثالثاً: وزارة الإصلاح المؤسسي

أخفقت محاولات الإصلاح الإداري السابقة في السودان لأنها أُسندت إلى أجهزة رقابية تقتقر إلى الصلاحيات التنفيذية. وتقتصر الحركة إنشاء وزارة متخصصة تملك صلاحيات المبادرة بالإصلاح وتنفيذه، لا الاكتفاء بالرقابة.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. إنشاء وزارة للإصلاح المؤسسي تتبع رئيس الوزراء مباشرة، بموجب قانون يمنحها الصلاحيات والحصانة اللازمة.
2. تكليف الوزارة بمراجعة هيكل الوزارات والهيئات الحكومية واقتراح دمجها أو إلغائها أو إعادة تنظيمها.
3. تكليفها بتقييم الأداء المؤسسي والوظيفي وفق مؤشرات معلنه.
4. تكليفها بمراجعة أداء البعثات الدبلوماسية.
5. إلزامها بنشر تقارير ربع سنوية عن أعمالها.

رابعاً: مكافحة الفساد

أصبح الفساد في السودان ظاهرة مؤسسية لها شبكتها ومصالحها، وأسهم في إضعاف الدولة وتبديد مواردها. وترى الحركة أن مكافحة الفساد تتطلب منظومة متكاملة من التشريعات والمؤسسات المستقلة وآليات الشفافية والرقابة المجتمعية.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. إنشاء مكتب مركزي مستقل لمكافحة الفساد، يُعين رئيسه بموافقة البرلمان ويكون مسؤولاً أمامه.
2. إصدار قانون حديث لمكافحة الفساد وقانون لمكافحة غسيل الأموال.

3. إلزام شاغلي المناصب العليا بتقديم إقراراتٍ بذممهم المالية عند التعيين وعند انتهاء الخدمة، ونشر ملخصاتها.
4. حرمان المدانين بجرائم الفساد من تولي الوظائف العامة لمدةٍ تتراوح بين عشر وعشرين سنة.
5. إجراء جميع المشتريات الحكومية عبر مناقصاتٍ علنية، ونشر العقود الحكومية على بوابةٍ إلكترونية عامة.
6. إنشاء آلية وطنية لاسترداد الأموال المنهوبة بالتعاون مع الجهات الدولية.
7. إصدار قانونٍ لحماية المبلّغين عن الفساد.
8. تعزيز دور الصحافة ومنظمات المجتمع المدني في الرقابة على المال العام.

خامساً: التحول الرقمي

ترى الحركة أن التحول الرقمي في الخدمات الحكومية ليس مشروعاً تقنياً فحسب، بل أداةٌ لإصلاح الإدارة ومكافحة الفساد وتقريب الخدمات من المواطنين في جميع أنحاء البلاد. وقد أظهرت تجارب دولٍ عديدة إمكانية تحقيق تحولٍ رقمي سريع بتكاليف معقولة، عبر الاستفادة من الأنظمة المتاحة وتطويرها تدريجياً.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. إنشاء هيئةٍ مركزية للتحول الرقمي تتبع رئيس الوزراء.
2. إطلاق الهوية الرقمية الوطنية المرتبطة بالسجل المدني.
3. إطلاق بوابةٍ حكومية موحدة للخدمات الإلكترونية خلال ستة أشهر من بدء الفترة الانتقالية.
4. إعطاء الأولوية في الرقمنة لخدمات الوثائق الثبوتية والجوازات والشهادات الدراسية والضرائب والتراخيص والسجل العقاري.

5. الاستفادة من الأنظمة مفتوحة المصدر وتجارب الدول الرائدة لخفض التكاليف.

6. إطلاق بوابة للبيانات الحكومية المفتوحة.

سادساً: السيادة الرقمية

تعتمد المؤسسات السودانية اعتماداً كبيراً على بنية رقمية وخدماتٍ أجنبية، مما يعرّض بيانات الدولة والمواطنين لمخاطر أمنية. وترى الحركة أن حماية السيادة الرقمية جزءٌ من حماية السيادة الوطنية، مع ضرورة الموازنة بين متطلبات الأمن وحماية الخصوصية والحريات.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. إنشاء مراكز بياناتٍ وطنية داخل البلاد.
 2. إصدار قانونٍ لحماية البيانات الشخصية.
 3. إصدار تشريعاتٍ للأمن السيبراني.
 4. تطوير منصاتٍ حكومية وطنية للبريد والتواصل الرسمي.
 5. ضمان عدم استخدام الأدوات الرقمية للرقابة على المواطنين أو انتهاك خصوصيتهم.
-

المحور الخامس: الاقتصاد والتنمية

الرؤية

تتبنى الحركة نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي، الذي يجمع بين حرية السوق وتشجيع المبادرة الخاصة من جهة، ودور الدولة في التنظيم ومنع الاحتكار وضمان العدالة الاجتماعية من جهة أخرى. وتهدف الحركة إلى بناء مجتمع من المالكين والمنتجين، يملك فيه كل مواطنٍ وأُسرة أدوات إنتاجهم ومسكنهم وموارد كافية للعيش الكريم.

وترى الحركة أن الاقتصاد السوداني في مرحلة ما بعد الحرب يحتاج إلى معالجةٍ على ثلاث مراحل: الإنعاش العاجل، ثم إعادة البناء، ثم الانطلاق.

الأهداف

1. مضاعفة الدخل القومي مرتين خلال خمس سنوات، وثلاث مرات خلال عشر سنوات، في ظل سلامٍ شامل.
2. خفض نسبة الفقر من 71% إلى أقل من 25%.
3. خفض معدل التضخم إلى رقمٍ أحادي.
4. رفع الاحتياطي من النقد الأجنبي إلى ما يغطي ستة أشهر من الواردات.
5. رفع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي إلى 20%.
6. توفير ستة ملايين فرصة عمل خلال عشر سنوات.

الالتزامات

أولاً: برنامج الإنعاش العاجل

تواجه البلاد أوضاعاً اقتصادية استثنائية تتطلب إجراءات عاجلة تستهدف وقف التدهور وإعادة تشغيل القطاعات الإنتاجية وتخفيف المعاناة المعيشية. وترى الحركة أن وقف الحرب في حد ذاته هو أهم إجراء اقتصادي، لما يوفره من موارد تُستنزف حالياً في العمليات العسكرية.

تلتزم الحركة خلال الثمانية عشر شهراً الأولى بالإجراءات التالية:

1. إعادة هيكلة الموازنة العامة وخفض الإنفاق غير الضروري وخفض الإنفاق العسكري.
2. توفير مدخلات الإنتاج الزراعي قبل بدء المواسم الزراعية.
3. توظيف العلاقات الخارجية في الحصول على المنح والقروض الميسرة وإعفاء الديون.
4. فتح المجال أمام القطاع الخاص وإلغاء الجبايات غير القانونية.
5. إعادة تنظيم قطاع التعدين ووقف التعدين العشوائي.
6. تنفيذ مشروعات عاجلة للطاقة الشمسية.
7. إعادة تأهيل المشروعات الزراعية المروية والسكك الحديدية والنقل النهري.
8. إنشاء بنك للشباب لتمويل المشروعات الصغيرة.
9. تنفيذ برنامج عاجل لمكافحة المجاعة في المناطق المتأثرة.

ثانياً: دور الدولة في الاقتصاد

ترى الحركة أن الدولة يجب أن تتخلى عن ممارسة الأنشطة التجارية التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها، وأن تركز على التنظيم ومنع الاحتكار والاستثمار في القطاعات الاستراتيجية وإدارة الموارد

الطبيعية. كما ترى ضرورة إعادة تنظيم الجهاز الاقتصادي للدولة لإنهاء تعدد الجهات وتداخل الاختصاصات.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. قصر دور الدولة على التنظيم والاستثمار الاستراتيجي وإدارة الموارد الطبيعية.
2. حظر أي نشاط اقتصادي للأجهزة العسكرية والأمنية.
3. مراجعة عمليات الخصخصة السابقة لتقييم مدى سلامتها.
4. إصدار قانون للمنافسة ومنع الاحتكار، وإنشاء جهاز مستقل لتطبيقه.
5. إعادة تنظيم الوزارات الاقتصادية بإنشاء وزارة للاقتصاد الوطني وممتلكات الدولة والاستثمار، ووزارة للمالية، ووزارة للطاقة والصناعة والتعدين، ووزارة للزراعة والموارد الحيوانية والمياه والبيئة، ووزارة للبنية التحتية والإسكان وإعادة الإعمار.
6. إنشاء خمس شركات قابضة وطنية للإنتاج الزراعي، وتسويق المنتجات الزراعية، والموارد المعدنية، والنفط والغاز، وصندوق سوداني للاستثمار والتنمية، مع طرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام بحصص مخصصة للمواطنين والمغتربين.
7. إخضاع الشركات القابضة لقواعد الحوكمة الدولية، بمجالس إدارة مستقلة وتدقيق سنوي دولي ونشر علني للقوائم المالية وحظرٍ للتعيينات الحزبية.

ثالثاً: السياسات المالية والنقدية

يعاني الاقتصاد السوداني من تضخم مرتفع وتعدد في أسعار الصرف، ومن وجود الجزء الأكبر من الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي. كما أدى تداول فئات مختلفة من العملة في مناطق مختلفة إلى انقسام نقدي يهدد وحدة الاقتصاد الوطني. وفي المقابل، أدت ظروف الحرب إلى انتشار واسع للخدمات المالية الرقمية، وهي فرصة ينبغي البناء عليها.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. تعزيز استقلال بنك السودان المركزي، وتحديد ولايته في استقرار الأسعار.
2. توحيد سعر الصرف.
3. معالجة الانقسام النقدي الناتج عن تداول فئات مختلفة من العملة في مناطق مختلفة.
4. إعادة الكتلة النقدية إلى النظام المصرفي عبر التوسع في الخدمات المالية الرقمية.
5. إصدار قانونٍ لتنظيم الخدمات المالية الرقمية والمحافظ الإلكترونية.
6. خفض كلفة تحويلات المغتربين عبر قنواتٍ رسمية منافسة.
7. دراسة جدوى إصدار عملة رقمية للبنك المركزي، بشرط توفر البنية التحتية اللازمة، وإصدار قانونٍ لحماية البيانات، والتطبيق التجريبي المحدود قبل التعميم.
8. إصلاح النظام الضريبي بتوسيع القاعدة الضريبية لا برفع المعدلات، وإلغاء الإعفاءات غير المبررة، ورقمنة التحصيل.
9. إعادة هيكلة الموازنة العامة لتخصص 10% للتعليم، و10% للصحة، و25% للاستثمار في البنية التحتية، و10% كحدٍ أقصى للأمن والدفاع.

رابعاً: الدين العام

يبلغ الدين الخارجي للسودان مستوياتٍ تتجاوز قدرة الاقتصاد على السداد. وقد بلغ السودان نقطة القرار في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في يونيو 2021، قبل أن يتوقف المسار بسبب الأحداث السياسية اللاحقة. وترى الحركة أن استئناف هذا المسار يمثل فرصة كبيرة لتخفيف عبء الدين.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. استئناف مسار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، الذي بلغ السودان نقطة القرار فيه عام 2021، وكان مقرراً أن يخفض الدين الخارجي من نحو 56 مليار دولار إلى نحو 6 مليارات دولار.
2. التفاوض الثنائي مع الدائنين غير المشاركين في المبادرة، وربط الإعفاء بحزم استثمارية في إعادة الإعمار.
3. النص الدستوري على سقفٍ للدين العام لا يتجاوز إلا بموافقةٍ برلمانيةٍ مشددة.
4. رفض رهن الموارد الطبيعية غير المستخرجة ضماناً للقروض.

خامساً: الزراعة والثروة الحيوانية

يشكل القطاع الزراعي العمود الفقري للاقتصاد السوداني، إذ يعمل فيه أغلب السكان ويسهم بنحو أربعين في المئة من الناتج المحلي. ويملك السودان أكثر من مئة مليون فدانٍ صالحةٍ للزراعة لا يُستغل منها سوى نحو الخمس، وثروة حيوانية من أكبر الثروات في أفريقيا. وتترى الحركة أن القطاع الزراعي قادرٌ على قيادة التعافي الاقتصادي في وقتٍ قصير متى توفرت المدخلات والأمن.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. إعادة تأهيل مشروع الجزيرة والمشاريع المروية الكبرى، ورفع كفاءتها الإنتاجية إلى 90% خلال خمس سنوات.
2. تمليك الأراضي الزراعية للمزارعين في المشاريع المروية الحكومية.
3. تحويل المزارعين إلى شركاتٍ مساهمةٍ إنتاجية وخدمية وتسويقية.
4. إدخال الإنتاج الحيواني في الدورة الزراعية.
5. التوسع في الرقعة الزراعية المستغلة من نحو 20% إلى 60% خلال عشر سنوات.

6. إحياء المسارات الرعوية وتوفير الخدمات البيطرية والمحاجر.
7. التحول من تصدير الماشية الحية إلى تصدير اللحوم المصنعة، ومنع تصدير إناث الماشية.
8. تصنيع الصمغ العربي محلياً بدلاً من تصديره خاماً.
9. إنشاء احتياطي استراتيجي من الحبوب وشبكة حديثة من الصوامع.
10. إنشاء بنوك زراعية إقليمية، في مقدمتها بنك زراعي لشرق السودان.
11. إدخال التأمين الزراعي الشامل.

سادساً: ممرات الإنتاج

ظل الاقتصاد السوداني يعتمد على تصدير المواد الخام دون تصنيعها، مما أفقده القيمة المضافة وفرص العمل. وتقترح الحركة نموذجاً يقوم على ممرات إنتاج متكاملة تربط مناطق الإنتاج بالمصانع والموانئ، وتتخصص فيها كل منطقة في ما تتميز به، مما يحقق كفاءة أعلى ويقلل الاعتماد على مركز واحد.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. إنشاء ممرات إنتاج تربط مناطق الإنتاج الزراعي بالمصانع والموانئ عبر شبكات الطرق والسكك الحديدية والكهرباء والتخزين المبرد.
2. تخصيص كل منطقة إنتاجية في ما تتميز به: الجزيرة في القطن والألبان، وكردفان في السمسم والصمغ العربي، وشرق السودان في الحبوب والزيوت واللحوم، والشمالية في القمح والتمور، وبورتسودان في الخدمات اللوجستية والتصدير، ودارفور في الثروة الحيوانية والبقول السوداني.
3. دعم التجمعات الإنتاجية المحلية بوصفها منصاتٍ للتنسيق بين المنتجين والمصنعين والممولين.

سابعاً: برنامج خاص لإقليمي دارفور وكردفان

تعرّض إقليم دارفور وكردفان لأشدّ أضرار الحرب، في الأرواح والممتلكات والبنية التحتية والنسيج الاجتماعي، فضلاً عن معاناتهما التاريخية من التهميش التنموي. وتلتزم الحركة ببرنامج تنموي خاص للإقليمين، يُعدّ بالتشاور مع أهلها، ويُنفذ فور استعادة الأمن فيهما.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. إجراء مسح ميداني شامل للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الإقليمين فور استعادة الأمن فيهما.
2. تخصيص حصة استثنائية من موارد صندوق إعادة الإعمار ومن صندوق الموازنة الإقليمية للإقليمين.
3. إعطاء الأولوية لإعادة تأهيل مصادر المياه والمرافق الصحية والتعليمية في مناطق العودة.
4. إعادة بناء الثروة الحيوانية التي فقد أصحابها جزءاً كبيراً منها، عبر برامج إعادة التخزين وتوزيع الماشية على الأسر المتضررة.
5. إعادة تأهيل الزراعة المطرية وتوفير التقاوي والأدوات، بعد أن تراجع إنتاج الحبوب فيهما بنحو 80%.
6. تنظيم التعدين الأهلي في الإقليمين وإدخال إنتاجه في القنوات الرسمية، باعتبار ذلك مصدر دخل لمئات الآلاف ومصدر تمويل للحرب في آنٍ واحد.
7. إنشاء بنية تحتية تربط الإقليمين بباقي البلاد، وبخاصة الطرق والسكك الحديدية المتجهة إلى بورتسودان.
8. إعطاء الأولوية لأبناء الإقليمين في فرص العمل في مشروعات الإعمار.
9. تنفيذ برامج المصالحة الأهلية وحل نزاعات الأرض والمرعى.

ثامناً: الصناعة

تراجعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي إلى أقل من ستة في المئة، بعد أن كانت نحو أربعة عشر في المئة عام 2010، وتوقف أو دُمّر أكثر من سبعين في المئة من المنشآت الصناعية خلال الحرب. وترى الحركة أن إعادة بناء القطاع الصناعي ضرورية لتحقيق القيمة المضافة وتوفير فرص العمل وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. إعطاء الأولوية لإعادة بناء الصناعات الدوائية باعتبارها قضية أمنٍ وطني.
2. تطوير الصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج والجلود ومواد البناء.
3. إنشاء مناطق صناعية مجهزة بالطاقة والخدمات.
4. تقديم حوافز ضريبية مرتبطة بالتشغيل ونقل التقنية.
5. منح أفضلية للمنتج المحلي في المشتريات الحكومية.
6. الاستفادة من التقنيات الحديثة في الزراعة والتعدين والخدمات، وتشجيع تصدير الخدمات الرقمية.

تاسعاً: التعدين والموارد الطبيعية

يقع السودان في قلب منطقة جيولوجية غنية بالمعادن، غير أن الاهتمام انصب على الذهب وحده، مع إهمال معادن أخرى ذات قيمة استراتيجية متزايدة كالنحاس والحديد والليثيوم. كما يتسم قطاع الذهب نفسه بارتفاع نسبة الإنتاج غير الرسمي والتهريب. وترى الحركة ضرورة إصلاحٍ شاملٍ لقطاع التعدين يعظم العائد الوطني ويحمي البيئة وحقوق المجتمعات المحلية.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. تنظيم التعدين الأهلي عبر التراخيص الميسرة والتعاونيات ومناطق التعدين المخدومة.

2. شراء الذهب من المعدّنين بأسعارٍ منافسةٍ لأسعار السوق الموازية.
3. الانضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية ونشر جميع العقود.
4. إنشاء هيئةٍ وطنية للمعادن الصناعية تختص بالنحاس والحديد والليثيوم والسيليكا والكروم والفسفات.
5. إجراء مسح جيولوجي وطني شامل بالتقنيات الحديثة.
6. إلزام شركات التعدين بالتصنيع المحلي بدلاً من تصدير الخام.
7. إبرام اتفاقيات منفعةٍ مشتركة مع المجتمعات المحلية في مناطق التعدين.
8. الحظر التدريجي لاستخدام الزئبق والمواد السامة في التعدين.
9. إنشاء صندوقٍ سيادي للأجيال القادمة يُودع فيه نصيبٌ ثابت من عائدات الموارد الناضبة.
10. تطوير حقول الغاز الطبيعي غير المستغلة في حوض طوكر والنيل الأزرق وسواكن.

عاشراً: الطاقة

يعد السودان من أقل الدول إنتاجاً للطاقة للفرد، رغم امتلاكه مصادر كبيرة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح والغاز الطبيعي. وترى الحركة أن حل أزمة الطاقة شرطاً أساسياً للتنمية الصناعية والزراعية وتحسين الخدمات، وأن الطاقة المتجددة تمثل الخيار الأنسب من حيث الكلفة والاستدامة.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. مضاعفة إنتاج الطاقة ثلاث مرات خلال عشر سنوات.
2. التوسع في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحيوية، ورفع نصيب الطاقة المتجددة لتصبح المصدر الرئيسي للكهرباء.

3. رفض إنشاء محطاتٍ نووية لتوليد الطاقة، وإلغاء أي اتفاقياتٍ في هذا الشأن، لأسبابٍ تتعلق بالسلامة والكلفة والقدرات الفنية والظروف الأمنية.
4. وقف مشروعات السدود التي لم تخضع لدراساتٍ كافية، وإعادة دراستها بمشاركة المجتمعات المتأثرة.
5. تحديث شبكات النقل والتوزيع وخفض الفاقد.
6. الربط الكهربائي مع دول الجوار.
7. كهربة الريف عبر الشبكات الشمسية المحلية.

حادي عشر: البنية التحتية والنقل

تعرضت البنية التحتية للنقل والاتصالات لتدهورٍ مزمّن تفاقم خلال الحرب. وترى الحركة أن إعادة تأهيل شبكات النقل، ولا سيما السكك الحديدية، ضروريةً لربط مناطق الإنتاج بالأسواق والموانئ، ولتعزيز الوحدة الاقتصادية للبلاد.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. إعادة تأهيل شبكة السكك الحديدية وتحديثها.
2. ربط الأقاليم الستة ببعضها وبالموانئ عبر شبكة طرقٍ قومية.
3. إحياء النقل النهري.
4. تحديث ميناء بورتسودان ورقمنة إجراءاته الجمركية، باعتباره ملفاً للأمن القومي.
5. إعادة بناء شبكات الاتصالات والتوسع في الإنترنت عالي السرعة.

ثاني عشر: القطاع الخاص والاستثمار

ترى الحركة أن القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي للنمو وخلق فرص العمل، وأن بيئة الأعمال الحالية تعاني من تعقيد الإجراءات وتعدد الجبايات وضعف الضمانات القانونية. وتلتزم الحركة بتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية واستثمارات المغتربين.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. تبسيط إجراءات تسجيل الشركات وإتاحتها إلكترونياً.
2. توحيد الرسوم والجبايات ونشر جداولها.
3. إنشاء محاكم تجارية متخصصة.
4. توفير ضمانات قانونية للاستثمار ضد المصادرة.
5. دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر التمويل الصغير بضماناتٍ بديلة وحاضنات الأعمال.
6. تشجيع استثمارات المغتربين عبر سنداتٍ وأوعية ادخارية مخصصة.

ثالث عشر: السياحة

يملك السودان مقوماتٍ سياحية متميزة، من المواقع الأثرية في مروي والبحراوية وجبل البركل، إلى سواحل البحر الأحمر ومحمياته الطبيعية. وترى الحركة أن قطاع السياحة يمكن أن يصبح مصدراً مهماً للدخل وفرص العمل بعد تحقيق الاستقرار.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. تأمين المواقع الأثرية والسياحية وترميمها.
2. تطوير البنية الفندقية والطرق المؤدية إلى المواقع السياحية.
3. تيسير إجراءات التأشيرة السياحية.

4. إشراك المجتمعات المحلية في عائدات السياحة.

رابع عشر: العمل والتشغيل

تعاني البلاد من معدلات بطالة مرتفعة تفاقت بفعل الحرب وفقدان ملايين الوظائف. وترى الحركة أن مشروعات إعادة الإعمار تمثل فرصة كبيرة لتوفير فرص العمل، ولا سيما للنازحين والمسرّحين من التشكيلات المسلحة، إلى جانب ضرورة حماية حقوق العاملين.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. اعتماد استراتيجية وطنية للتشغيل.
2. تنفيذ برامج الأشغال العامة كثيفة العمالة في مشروعات إعادة الإعمار.
3. إصدار قانون عمل يكفل حقوق العاملين والحق النقابي والمفاوضة الجماعية.
4. تحديد حد أدنى للأجور يُراجع دورياً.
5. إنشاء معاهد تدريب مهني متخصصة في المهن التي يحتاجها الإعمار، تمنح شهاداتٍ وتراخيص مزاولة معتمدة.

المحور السادس: التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية

الرؤية

ترى الحركة أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها، وأن ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية هو معيار عدالة الدولة، كما أن ضمان الحريات هو معيار ديمقراطيتها. وتؤكد الحركة أن الاستثمار في

التعليم والصحة والحماية الاجتماعية ليس إنفاقاً استهلاكياً، بل هو استثمارٌ في مستقبل البلاد وفي استقرارها وأمنها.

الأهداف

1. إعادة جميع الأطفال خارج المدرسة إلى التعليم خلال عامين.
2. إصلاح المنظومة التعليمية بدءاً بالبيئة المدرسية والمعلم.
3. توفير الرعاية الصحية الأساسية لجميع المواطنين.
4. توفير المياه النقية لجميع السكان.
5. بناء منظومة حماية اجتماعية شاملة.
6. تحقيق المساواة الكاملة بين المرأة والرجل.
7. حماية البيئة ومواجهة آثار التغير المناخي.

الالتزامات

أولاً: التعليم

انقطع ملايين الأطفال عن التعليم بسبب الحرب، ودُمّرت مدارس كثيرة أو استُخدمت مراكز لإيواء النازحين، وتوقفت رواتب المعلمين لفتراتٍ طويلة. وكانت المنظومة التعليمية قبل الحرب تعاني من ضعف البنية التحتية وتدني أوضاع المعلمين والتوسع الكمي على حساب الجودة. وتعتبر الحركة التعليم حالة طوارئ وطنية، وتضع له برنامجاً عاجلاً وآخر طويل الأمد.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

أ. برنامج الطوارئ التعليمية

1. إطلاق برنامج وطني لإعادة جميع الأطفال خارج المدرسة إلى التعليم خلال عامين.
2. فتح فصول دراسية في مواقع النزوح ودول اللجوء، وتشغيل المدارس بنظام المناوبة.
3. تنفيذ برامج التعليم المُسرَّع للأطفال المنقطعين.
4. إنشاء مدارس متنقلة للمجتمعات الرحَّل والمناطق النائية.
5. إعادة إصدار الشهادات الدراسية المفقودة رقمياً ومجاناً.
6. تنظيم امتحانات الشهادة السودانية داخل البلاد وخارجها.
7. صرف رواتب المعلمين المتأخرة بصورة عاجلة.

ب. إصلاح المنظومة التعليمية

تعتمد الحركة في إصلاح التعليم الترتيب التالي: البيئة المدرسية، ثم المعلم، ثم التلميذ، ثم المناهج. وتلتزم بما يلي:

1. تأهيل المباني المدرسية وفق معايير موحدة، وتوفير المياه والصرف الصحي ودورات مياه منفصلة للفتيات في جميع المدارس.
2. وضع سلم أجور للمعلمين يكفل الحياة الكريمة، وتوفير التدريب الدوري والسكن والتأمين الصحي لهم.
3. تطبيق مجانية التعليم في جميع مراحله، وتوفير الكتاب المدرسي والأدوات مجاناً.
4. توفير الوجبة المدرسية والعيادة المدرسية والأخصائي الاجتماعي في جميع المدارس.
5. عقد مؤتمر قومي للتعليم لوضع خطة إصلاح المناهج بمشاركة المختصين والمعلمين وأولياء الأمور.
6. إعداد مناهج تعكس التنوع السوداني، وتقدم التاريخ الوطني بموضوعية، وتعزز قيم المواطنة والسلام والتفكير النقدي.

7. تخصيص 10% من الموازنة العامة للتعليم.

ج. اللغات القومية

1. توثيق جميع اللغات السودانية علمياً.
2. تدريس اللغات المحلية مادةً دراسية في المناطق التي يتحدثها فيها عددٌ معتبر من السكان.
3. اعتماد التعليم باللغة الأم في السنوات الأولى من التعليم الأساسي.
4. تعزيز تدريس اللغة الإنجليزية، وتشجيع تعلم اللغتين الفرنسية والسواحيلية.
5. إنشاء أقسامٍ للغات السودانية والأفريقية في الجامعات.

د. التعليم الفني والعالي والبحث العلمي

1. إنشاء معاهد تقنية في جميع الأقاليم مرتبطة باحتياجات الاقتصاد المحلي.
2. تطبيق نظام التلمذة الصناعية بالشراكة مع القطاع الخاص.
3. مراجعة التوسع الكمي في مؤسسات التعليم العالي، وتطبيق معايير اعتماد صارمة.
4. ضمان استقلال الجامعات وحرية النشاط الطلابي وإنهاء الوجود الأمني في الحرم الجامعي.
5. إنشاء صندوق وطني للبحث العلمي، وتوجيه الأولويات البحثية إلى القضايا الوطنية.
6. إنشاء صندوق قومي لتطوير التعليم ومكافحة البطالة يُموّل من مصادر متعددة مستقلة عن الموازنة العامة.
7. إصلاح نظام تمويل مشروعات الخريجين باعتماد ضماناتٍ بديلة ومطابقة التمويل لدراسات الجدوى.

ثانياً: الصحة

انهارت المنظومة الصحية في مناطق واسعة من البلاد، وعادت أوبئة كانت تحت السيطرة، وتفاقم سوء التغذية حتى بلغ حد المجاعة في بعض المناطق، وهاجرت أعداد كبيرة من الكوادر الصحية. وتلتزم الحركة ببرنامج صحي عاجل، وبإصلاح شامل للمنظومة الصحية يضمن حق جميع المواطنين في الرعاية الصحية.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

أ. البرنامج الصحي العاجل

1. إنشاء مراكز للتغذية العلاجية للأطفال والحوامل والمرضعات في مناطق المجاعة.
2. إعادة تشغيل مستشفى مرجعي على الأقل في كل إقليم.
3. تأمين خطوط الإمداد الدوائي وإنشاء مخزون استراتيجي من الأدوية.
4. تنفيذ حملات تحصين شاملة.
5. تجريم استهداف المرافق الصحية والعاملين فيها.
6. إدماج خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي في الرعاية الصحية الأولية، وتدريب كوادر مجتمعية على تقديمها.
7. إنشاء مراكز للأطراف الصناعية والتأهيل الحركي لمصابي الحرب في جميع الأقاليم.

ب. إصلاح المنظومة الصحية

1. إنشاء مرفق صحي في كل دائرة قطرها عشرون كيلومتراً.
2. تقديم العلاج المجاني للأطفال والأمهات حتى سن الدراسة.
3. تقديم الخدمات الصحية الأساسية مجاناً لجميع المواطنين.

4. التوسع التدريجي في التأمين الصحي الشامل، مع ضمان عدم حرمان غير المؤمن عليهم من الخدمات الأساسية.

5. تنظيم القطاع الصحي الخاص وتجريم اشتراط الدفع المسبق في حالات الطوارئ.

6. تحسين شروط خدمة الكوادر الصحية للحد من هجرتها.

7. التوسع في تأهيل الكوادر الصحية المساعدة لتغطية المناطق الريفية.

8. إعادة بناء الصناعة الدوائية الوطنية.

9. تخصيص 10% من الموازنة العامة للصحة.

ج. الصحة العامة

1. إنشاء نظام للإنذار المبكر بالأوبئة.

2. تعزيز خدمات رعاية الأمومة والطفولة.

3. مكافحة ختان الإناث وزواج الأطفال بالتشريع والتوعية.

4. مكافحة التدخين والمخدرات وتوفير خدمات علاج الإدمان.

ثالثاً: المياه والبيئة

يعاني ملايين السودانيين، ولا سيما في المناطق الريفية، من شح مياه الشرب النقية أو ملوحتها، مما يؤدي إلى انتشار الأمراض ويحمل النساء والأطفال عبئاً ثقيلاً في جلب المياه على حساب التعليم والعمل. كما تواجه البلاد تحديات بيئية متزايدة من التصحر والتلوث الناجم عن التعدين وآثار التغير المناخي.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. النص الدستوري على حق المواطن في مياه الشرب النقية.

2. تنفيذ برنامج وطني لحفر الآبار العميقة في المناطق التي تعاني من شح المياه أو ملوحتها.

3. تشغيل محطات المياه بالطاقة الشمسية.
4. إنشاء شبكات مياه داخل القرى، ولجان مياه محلية مدربة على الصيانة.
5. تضمين خطط الصرف الصحي في مشروعات إعادة إعمار المدن.
6. تنفيذ برامج مكافحة التصحر وإعادة التشجير، وحماية حزام الصمغ العربي.
7. إجراء تحقيق وطني مستقل في ملف التلوث الإشعاعي ودفن النفايات السامة، ونشر نتائجه.
8. إلزامية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لجميع المشروعات الكبرى ونشر نتائجه.
9. إعداد استراتيجية وطنية للتكيف مع التغير المناخي، والمطالبة بحقوق السودان في التمويل المناخي الدولي.

رابعاً: الحماية الاجتماعية

ارتفعت نسبة الفقر في السودان إلى نحو واحدٍ وسبعين في المئة من السكان، وفقدت ملايين الأسر مصادر دخلها ومساكنها. وترى الحركة أن بناء منظومة فعالة للحماية الاجتماعية ضرورة لتخفيف المعاناة وضمان الحد الأدنى من الحياة الكريمة، وأن التقنيات الرقمية تتيح لأول مرة إمكانية الاستهداف الدقيق للمستحقين.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. النص الدستوري على الحق في المياه والسكن والغذاء.
2. تنفيذ برامج الإسكان الاجتماعي وتمليك الأراضي السكنية بأسعار رمزية.
3. إنشاء سجل اجتماعي موحد مرتبط بالهوية الرقمية.
4. تقديم تحويلات نقدية للأسر الأشد فقراً.
5. إنشاء نظام لمعاشات الشيخوخة يشمل العاملين في القطاع غير الرسمي.

6. تقديم إعاناتٍ لذوي الإعاقة والأسر التي تعولها نساء.
7. تنفيذ تجربة رائدة للدخل الأساسي المضمون في محليةٍ أو محليتين لمدة عامين، مع تقييمٍ علمي مستقل لنتائجها، تمهيداً لاتخاذ قرارٍ بشأن تعميمها، على أن يُموَّل من عائدات الموارد المعدنية والنفطية.

خامساً: المرأة

تسهم المرأة السودانية إسهاماً كبيراً في الاقتصاد والمجتمع والعمل العام، إلا أن وضعها القانوني والاجتماعي لا يتناسب مع هذا الإسهام. وقد تحملت النساء خلال الحرب أعباءً مضاعفة، وتعرض كثيرٌ منهن للعنف الجنسي. وتؤكد الحركة التزامها بالمساواة الكاملة بين المرأة والرجل في جميع المجالات. وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. النص الدستوري على المساواة الكاملة بين المرأة والرجل.
2. المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ورفع التحفظات عليها.
3. ضمان تمثيل المرأة بما لا يقل عن الثلث في جميع مواقع صنع القرار.
4. توفير برامج خاصة لضحايا العنف الجنسي في الحرب، تشمل العلاج والدعم النفسي والتعويض والحماية القانونية ومكافحة الوصم الاجتماعي.
5. تيسير حصول المرأة على التمويل والأرض، وخاصةً في الريف.
6. إقرار إجازة أمومة مدفوعة وإنشاء دور الحضانة والمساواة في الأجور.
7. تشجيع انخراط المرأة في الشرطة والأجهزة الأمنية والخدمة المدنية.

سادساً: الطفولة

تعرض الأطفال في السودان لآثارٍ بالغة الخطورة جراء الحرب، شملت القتل والإصابة والتجنيد والانفصال عن الأسر والحرمان من التعليم والرعاية الصحية. وتلتزم الحركة بحماية حقوق الطفل وفق الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها السودان.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. إصدار قانونٍ لحماية الطفل وإنشاء محاكم متخصصة.
2. تنفيذ برنامجٍ خاص لتسريح الأطفال المجندين وإعادة تأهيلهم ودمجهم.
3. تنفيذ برامج لتتبع الأطفال المنفصلين عن أسرهم ولمّ شملهم.
4. رعاية أطفال الشوارع وتأهيلهم.
5. مكافحة عمالة الأطفال عبر دعم الأسر الفقيرة.
6. تحديد سنٍ أدنى للزواج بموجب القانون.

سابعاً: الشباب

يشكل الشباب الغالبية العظمى من سكان السودان، وقد كان لهم الدور الأبرز في ثورة ديسمبر وفي المبادرات الأهلية خلال الحرب. وفي المقابل، انخرط بعضهم في التشكيلات المسلحة. وترى الحركة أن توفير الفرص للشباب وإشراكهم في صنع القرار ضرورةً للاستقرار والتنمية.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. ضمان حصةٍ للشباب في مواقع صنع القرار.
2. تمويل مشروعات الشباب عبر بنك الشباب.
3. إنشاء مدرسةٍ للحكم الرشيد لتأهيل القيادات الشابة.

4. توفير المرافق الرياضية والثقافية في الأحياء والمحليات.
5. تنفيذ برامج إعادة التأهيل النفسي والمهني للشباب المتأثرين بالحرب.
6. تنفيذ برامج خاصة لإدماج الشباب المسرّحين من التشكيلات المسلحة.

ثامناً: ذوي الإعاقة

خلّفت الحرب أعداداً كبيرة من ذوي الإعاقة، أضيفت إلى من كانوا يعانون من الإقصاء وضعف الخدمات. وتلتزم الحركة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم الكامل في المجتمع.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. المصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتطبيقها.
2. إلزامية توفير إمكانية الوصول في المباني العامة ووسائل النقل والخدمات.
3. تخصيص حصة في الوظائف العامة لذوي الإعاقة.
4. تنفيذ برنامج خاص لمصابي الحرب.

تاسعاً: الثقافة والإعلام

يزخر السودان بتنوع ثقافي غني يمثل مصدر قوة للهوية الوطنية. وقد تعرض التراث الثقافي والمؤسسات الثقافية لأضرار جسيمة خلال الحرب. كما أسهم خطاب الكراهية والتضليل الإعلامي في تأجيج النزاع. وتلتزم الحركة بدعم الثقافة وحماية حرية الإعلام ومكافحة خطاب الكراهية.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. دعم الفنون والآداب وحماية التراث الثقافي المادي وغير المادي.
2. إعادة تأهيل دار الوثائق القومية والمتحف القومي ورقمنة محتوياتهما.

3. تخصيص 5% من الموازنة العامة للثقافة.
4. ضمان حرية الصحافة، وإلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر.
5. إنشاء هيئة إعلامية عامة مستقلة عن الحكومة.
6. إصدار قانونٍ لحق الحصول على المعلومات.
7. تجريم التحريض على الكراهية والعنف بنصوصٍ دقيقة لا تُستخدم لتقييد حرية التعبير.
8. مكافحة التضليل الإعلامي عبر التربية الإعلامية ودعم منصات التحقق المستقلة.

عاشراً: الدين والدولة

تري الحركة أن حياد الدولة إزاء الأديان هو الضمانة الأساسية لحرية الاعتقاد والمساواة بين المواطنين، وأن الدولة التي تتبنى ديناً أو مذهباً بعينه تضع نفسها في موقع الخصومة مع أتباع الأديان والمذاهب الأخرى. وتؤكد الحركة احترامها الكامل لجميع الأديان والمعتقدات ودورها في حياة المجتمع السوداني. وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. التزام الدولة بالحياد إزاء جميع الأديان والمعتقدات.
2. كفالة حرية الاعتقاد والعبادة والدعوة السلمية.
3. حظر الإكراه في الدين وحظر التحريض على الكراهية الدينية.
4. حظر تسجيل التنظيمات التي تقوم برامجها على التمييز بين المواطنين على أساس الدين.
5. معالجة التطرف عبر التنمية والتعليم والعدالة الاجتماعية.

حادي عشر: الرّحل والإدارة الأهلية والسلم الأهلي

تشكل المجتمعات الرعوية الرّحل جزءاً مهماً من النسيج الاجتماعي والاقتصادي السوداني، وتعاني من ضعف الخدمات ومن النزاعات حول الموارد. كما تؤدي الإدارة الأهلية دوراً مهماً في حفظ السلم الأهلي

وفض النزاعات. وترى الحركة أن معالجة الجراح التي خلفتها الحرب بين المجتمعات المحلية شرطٌ
لسلامٍ مستدام.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. تنفيذ برامج التوطين الطوعي للرحّل بتوفير المياه والخدمات في مناطق الاستقرار.
2. توفير الخدمات المتنقلة للمجتمعات التي تختار الترحال.
3. إصلاح الإدارة الأهلية وتحديد اختصاصاتها، ومنع توظيفها سياسياً، وضمان تمثيل المرأة فيها.
4. إنشاء لجانٍ إقليمية للمصالحة الأهلية بدعمٍ فني ومالي من الدولة.
5. ربط برامج المصالحة ببرامج تنمية تعالج أسباب النزاع على الموارد.

المحور السابع: السياسة الخارجية والانتماء الأفريقي

الرؤية

تري الحركة أن السياسة الخارجية أداة لحماية السيادة الوطنية وخدمة التنمية، وأنها يجب أن تقوم على المصلحة الوطنية العليا لا على الاعتبارات الأيديولوجية أو الشخصية. وتؤكد الحركة انتماء السودان الأفريقي، ودوره بوصفه جسراً بين أفريقيا والعالم العربي.

الأهداف

1. حماية السيادة الوطنية ووحدة أراضي البلاد.
2. توظيف العلاقات الخارجية في خدمة إعادة الإعمار والتنمية.
3. استعادة دور السودان الفاعل في الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية.
4. جعل البحر الأحمر منطقة سلام وتعاون.
5. إصلاح وزارة الخارجية والسلك الدبلوماسي.

الالتزامات

أولاً: المبادئ

اتسمت السياسة الخارجية السودانية في السنوات الأخيرة بالتذبذب وتعدد مراكز القرار وغياب الرؤية الاستراتيجية، مما أضر بمصالح البلاد وأضعف موقفها في المحافل الدولية. وتقترح الحركة سياسةً خارجية تقوم على المبادئ التالية.

1. اعتماد المصلحة الوطنية أساساً للسياسة الخارجية.
2. رفض الانخراط في المحاور الإقليمية والدولية، واعتماد سياسة الحياد الإيجابي.

3. رفض إقامة أي قواعد عسكرية أجنبية على الأراضي السودانية.

4. حصر التصريح في شؤون السياسة الخارجية بوزارة الخارجية.

5. إخضاع السياسة الخارجية للرقابة البرلمانية.

ثانياً: العلاقات مع دول الجوار

يرتبط السودان بحدودٍ مع سبع دول، تتشابك معها مصالحه الأمنية والاقتصادية والاجتماعية. وترى الحركة أن بناء علاقاتٍ مستقرة ومتوازنة مع دول الجوار أولويةً للسياسة الخارجية، مع الحرص على صون الحقوق السيادية للسودان.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. **جمهورية جنوب السودان:** توثيق العلاقات الأخوية، والدعوة إلى اتحادٍ كونفدرالي بين البلدين،

وتفعيل الحريات الأربع في التنقل والإقامة والعمل والتملك، ولو من جانبٍ واحد.

2. **جمهورية مصر العربية:** تعزيز الشراكة الاستراتيجية في مجالات المياه والأمن والتجارة والربط

البري والكهربائي، ورعاية مصالح السودانين المقيمين في مصر، والتمسك بالحقوق السيادية في

منطقة حلايب عبر التوثيق القانوني والتفاوض أو التحكيم الدولي.

3. **جمهورية إثيوبيا الفيدرالية:** التفاوض الفني بشأن قواعد ملء وتشغيل سد النهضة، وربط

الترتيبات المائية بالتعاون الكهربائي والتجاري، والتمسك بالسيادة السودانية على منطقة الفشة

عبر التوثيق القانوني والتحرك الدبلوماسي.

4. **دول الجوار الغربي:** التنسيق الأمني مع تشاد وأفريقيا الوسطى وليبيا لضبط الحدود ومكافحة

التخريب، وتنفيذ برامج التنمية في المناطق الحدودية.

5. **دولة إريتريا:** بناء علاقاتٍ مستقرة قائمة على عدم التدخل المتبادل والتعاون في أمن البحر

الأحمر.

ثالثاً: البحر الأحمر

يشهد البحر الأحمر تنافساً متزايداً بين قوى إقليمية ودولية، وتمتدداً عسكرياً في المناطق المحيطة بمضيق باب المندب. وترى الحركة أن أمن البحر الأحمر جزء لا يتجزأ من الأمن القومي السوداني، وأن محاولات الوصول إلى الساحل السوداني من خلال الحرب الراهنة تندرج في هذا السياق.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. العمل على جعل البحر الأحمر منطقة سلامٍ وتعاون بين الدول المشاطئة له.
2. الدعوة إلى إنشاء تحالفٍ إقليمي للدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، يعمل على تأمين مضيق باب المندب، ومنع عسكرة الجزر والموانئ، ودعم وحدة الدول المستهدفة ورفض الكيانات الانفصالية.
3. بناء قوة بحرية سودانية قادرة على حماية المياه الإقليمية.
4. التعامل مع ميناء بورتسودان بوصفه منشأة سيادية ذات أهمية أمنية قصوى.

رابعاً: الاتحاد الأفريقي والتكامل القاري

تعاني علاقات السودان بمؤسسات القارة الأفريقية من ضعفٍ مزمن، مما أفقده شبكة دعمٍ إقليمية كان في أمس الحاجة إليها خلال الحرب. وترى الحركة أن الانتماء الأفريقي للسودان يجب أن يُترجم إلى سياساتٍ عملية تعزز حضوره في مؤسسات القارة واستفادته من فرص التكامل الاقتصادي.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. استعادة العضوية الفاعلة في الاتحاد الأفريقي والمشاركة في مجلس السلم والأمن الأفريقي.
2. استعادة تمثيل السودان في البرلمان الأفريقي.
3. تفعيل العضوية في الإيقاد والكوميسا وتجمع دول الساحل والصحراء.

4. الاستعداد للانخراط الفعال في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بتحديث الجمارك ومعايير الجودة وحماية الصناعات الناشئة.
5. تطوير الممرات التجارية التي تربط ميناء بورتسودان بالدول الحبيسة في وسط أفريقيا.
6. دعم تطوير الاتحاد الأفريقي نحو تكاملٍ سياسي واقتصادي أعمق.
7. دعم المطالبة بمقعدٍ دائمٍ لأفريقيا في مجلس الأمن الدولي.
8. تيسير منح التأشيرات للمواطنين الأفارقة والاعتراف المتبادل بالشهادات.
9. استعادة دور الجامعات السودانية في استقبال الطلاب الأفارقة.

خامساً: العلاقات الدولية

ترى الحركة أن العلاقات الدولية للسودان يجب أن تقوم على المصلحة الوطنية والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وأن تُوظَّف في خدمة إعادة الإعمار والتنمية، بعيداً عن الاستقطابات الإقليمية والدولية.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. التعامل مع الدول الداعمة للحرب على السودان وفق الشروط التالية: وقف الدعم وفقاً كاملاً قابلاً للتحقق، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتعويض العادل عن الأضرار.
2. تعزيز العلاقات مع الدول التي وقفت موقفاً داعماً أو محايداً من السودان.
3. بناء شراكاتٍ اقتصادية وتقنية مع القوى الدولية الصاعدة، على أساس الشفافية ونقل التقنية وتجنب المديونية المفرطة.
4. بناء شراكاتٍ مع الاتحاد الأوروبي في مجالات إعادة الإعمار والتنمية، ومعالجة قضايا الهجرة عبر التنمية.

5. العمل على رفع ما تبقى من قيودٍ وعقوبات، واستعادة العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية.
6. إخضاع أي تحولٍ في العلاقات مع إسرائيل لقرارٍ مؤسسي من السلطة التشريعية المنتخبة، وربطه بالموقف العربي والأفريقي من القضية الفلسطينية، وبتحقيق مصالح وطنية موثقة.
7. تقليص العلاقات مع الدول التي قد يؤدي التقارب معها إلى إدراج السودان في محاور إقليمية متصارعة.

سادساً: إصلاح وزارة الخارجية

تعاني وزارة الخارجية من الترهل في عدد البعثات، ومن ضعف الأداء في مجالات الدبلوماسية الاقتصادية، ومن تعدد الجهات الناطقة باسم الدولة في الشأن الخارجي. وتلتزم الحركة بإصلاح شامل للجهاز الدبلوماسي.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. تقليص عدد البعثات الدبلوماسية إلى نحو خمسٍ وعشرين بعثةً فاعلة، واعتماد نظام السفير غير المقيم.
2. تكليف البعثات الدبلوماسية بمهام جذب الاستثمار وتسويق الصادرات، وتقييم أدائها سنوياً.
3. اعتماد الامتحانات والتأهيل أساساً للالتحاق بالسلك الدبلوماسي.
4. إنشاء معهدٍ دبلوماسي.
5. إنشاء مركزٍ وطني للدراسات الاستراتيجية يقدم الدعم التحليلي لصانع القرار.

سابعاً: السودانيون في المهجر

يقيم ملايين السودانيين خارج البلاد، ويمثلون رصيذاً كبيراً من الكفاءات والموارد المالية والعلاقات. وترى الحركة ضرورة تعزيز صلتهم بوطنهم وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة وفي جهود إعادة الإعمار.

وتلتزم الحركة في هذا الشأن بما يلي:

1. رقمنة الخدمات القنصلية.
2. كفالة حق المغتربين في التصويت في الانتخابات والاستفتاءات.
3. خفض تكلفة التحويلات المالية.
4. إنشاء أوعية استثمارية مخصصة للمغتربين.
5. تشجيع إنشاء مجالس للجاليات السودانية.

الباب الرابع: الالتزامات الكبرى والإجراءات ذات الأولوية

تُجمل الحركة برنامجها في سبعة التزاماتٍ كبرى، يندرج تحت كلٍ منها عددٌ من الإجراءات ذات الأولوية التي تتعهد بتنفيذها.

الالتزام الأول: إنهاء الحرب وحماية وحدة السودان

1. فتح الممرات الإنسانية وفك الحصار عن المدن خلال الأيام الأولى.
2. وقف شامل لإطلاق النار بآلية مراقبةٍ مشتركة.
3. تسجيل المقاتلين وتنفيذ برنامج الدمج والتسريح.
4. إنشاء مفوضية الحقيقة والمصالحة والمحاكم المتخصصة.
5. إنشاء صندوق إعادة الإعمار المستقل.

الالتزام الثاني: انتقالٌ ديمقراطي قصير ومحدد

6. إصدار إعلانٍ دستوري انتقالي جديد.
7. تشكيل حكومةٍ مدنيةٍ رشيقة ومجلسٍ تشريعي انتقالي.
8. إطلاق الحوار الوطني وإنجازه خلال اثني عشر شهراً.
9. إجازة الدستور الدائم بالاستفتاء الشعبي.
10. إجراء الانتخابات العامة خلال مدةٍ لا تتجاوز ستّة وثلاثين شهراً.

الالتزام الثالث: جيشٌ قومي واحد تحت سلطةٍ مدنية

11. حل جميع التشكيلات المسلحة خارج القوات المسلحة.

12. تعيين وزير دفاع مدني وإنشاء لجنة الأمن والدفاع البرلمانية.
13. إخراج المؤسسة العسكرية والأمنية من النشاط الاقتصادي خلال خمس سنوات.
14. إعادة انتشار القوات المسلحة خارج المدن.
15. الوقف الفوري للاعتقالات السياسية.

الالتزام الرابع: دولة اتحادية وإدارة نزيهة

16. الانتقال إلى نظام الأقاليم الستة.
17. إنشاء وزارة الإصلاح المؤسسي ومكتب مكافحة الفساد.
18. إلزام شاغلي المناصب العليا بإقرارات الذمة المالية.
19. نشر جميع العقود الحكومية.
20. إطلاق البوابة الحكومية الإلكترونية والهوية الرقمية.

الالتزام الخامس: إنعاش اقتصادي ومضاعفة الدخل القومي

21. توفير مدخلات الإنتاج الزراعي قبل كل موسم.
22. إدخال إنتاج الذهب في القنوات الرسمية وإنشاء المصفاة الوطنية.
23. استئناف مسار إعفاء الديون.
24. إعادة تأهيل مشروع الجزيرة والمشاريع المروية.
25. تنفيذ البرنامج الخاص لإقليمي دارفور وكردفان.

الالتزام السادس: تعليم وصحة وحماية اجتماعية

26. إعادة جميع الأطفال إلى التعليم خلال عامين.
27. صرف رواتب المعلمين والكوادر الصحية بانتظام.

28. توفير الوجبة المدرسية في جميع المدارس.

29. العلاج المجاني للأطفال والأمهات.

30. تنفيذ البرنامج الوطني للمياه في المناطق الريفية.

الالتزام السابع: سودانُ فاعل في محيطه

31. استعادة الدور الفاعل في الاتحاد الأفريقي والإيقاد.

32. إطلاق مبادرة التحالف الإقليمي لأمن البحر الأحمر.

33. تفعيل الحريات الأربع مع جنوب السودان.

34. إعداد الملف القانوني الموثق عن التدخل الخارجي.

35. إعادة هيكلة البعثات الدبلوماسية.

الباب الخامس: آليات التنفيذ والمتابعة

أولاً: مراحل التنفيذ

ينفذ البرنامج على ثلاث مراحل:

1. **مرحلة الإنقاذ** (ثمانية عشر شهراً): وقف الحرب، ومعالجة الأوضاع الإنسانية، والترتيبات الدستورية والأمنية، وإطلاق الحوار الوطني، وبرنامج الإنعاش الاقتصادي العاجل.
2. **مرحلة النهوض** (أربع سنوات): إعادة الإعمار، وعودة النازحين واللاجئين، وإجازة الدستور الدائم، وإجراء الانتخابات العامة، ومضاعفة الدخل القومي.
3. **مرحلة التحول** (خمس سنوات): بناء اقتصاد منتج ومتنوع، واستكمال إصلاح المؤسسات، وتعزيز الدور الإقليمي.

ثانياً: برنامج المئة يوم الأولى

تلتزم الحركة، في حال تحملها مسؤولية الحكم أو المشاركة فيه، بتنفيذ الإجراءات التالية خلال المئة يوم الأولى:

1. **في المجال الإنساني**: فتح الطرق أمام الإغاثة، وفك الحصار عن المدن، وإعلان حالة الطوارئ الغذائية، وإخلاء المرافق المدنية من القوات.
2. **في المجال الدستوري والمؤسسي**: إصدار الإعلان الدستوري الانتقالي، وتشكيل الحكومة، والدعوة لتشكيل المجلس التشريعي، واستكمال المحكمة الدستورية، وإعلان الجدول الزمني للفترة الانتقالية.

3. **في المجال الاقتصادي:** إعادة هيكلة الموازنة، وحصر شركات الأجهزة العسكرية والأمنية وتجميد توسعها، وتوفير مدخلات الموسم الزراعي، وبدء التفاوض بشأن الديون.
 4. **في المجال الأمني:** بدء تسجيل المقاتلين، وحل التشكيلات المسلحة الحزبية والعقائدية، ووقف الاعتقالات السياسية.
 5. **في المجال الاجتماعي:** صرف رواتب المعلمين والكوادر الصحية، وإطلاق برنامج العودة إلى التعليم، وإعادة تشغيل المستشفيات المرجعية.
 6. **في مجال الشفافية:** إطلاق البوابة الحكومية الإلكترونية، ونشر تقرير عن أوضاع المال العام، وإلزام شاغلي المناصب العليا بإقرارات الذمة المالية.
- وتلتزم الحركة بنشر تقرير علني في نهاية المئة يوم الأولى يوضح ما أنجز وما لم يُنجز وأسباب ذلك.

ثالثاً: مصادر التمويل

تعتمد الحركة في تمويل برنامجها على المصادر التالية:

1. الوفورات الناتجة عن وقف الحرب وخفض الإنفاق العسكري.
2. الوفورات الناتجة عن ترشيح الجهاز الحكومي والانتقال إلى نظام الأقاليم الستة.
3. إدخال عائدات الذهب والموارد المعدنية في الخزنة العامة.
4. عائدات بيع الشركات المملوكة للأجهزة العسكرية والأمنية.
5. الأموال المستردة من الفساد.
6. توسيع القاعدة الضريبية ورقمنة التحصيل.
7. إعفاء الديون الخارجية عبر مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.
8. المنح والقروض الميسرة من الشركاء الإقليميين والدوليين.

9. استثمارات القطاع الخاص والمغتربين.

رابعاً: المتابعة والتقييم

1. نشر تقرير سنوي علني عن تنفيذ البرنامج، يتضمن المؤشرات الكمية لكل محور.
2. عرض التقرير السنوي على البرلمان والرأي العام.
3. إخضاع قيادات الحركة للانتخاب الدوري، ونشر موازنتها ومصادر تمويلها.
4. تصحيح أي بيانات أو تقديرات يثبت عدم دقتها علناً.

خامساً: المسائل المحالة إلى الحوار الوطني

تؤكد الحركة أن المسائل التالية تظل رهينةً بما يقرره الشعب السوداني عبر الحوار الوطني والاستفتاء، وأن ما يرد بشأنها في هذا البرنامج يمثل مقترحات الحركة لا قرارات نهائية:

1. عدد الأقاليم وحدودها وعواصمها.

2. الصيغة الدستورية النهائية لعلاقة الدين بالدولة.

3. معادلة تقسيم الموارد بين المركز والأقاليم.

4. السياسة اللغوية في التعليم العام.

5. نطاق العدالة الانتقالية وآجالها.

الخاتمة

تضع حركة سودان المستقبل هذا البرنامج بين يدي الشعب السوداني، وهي تدرك جسامة التحديات التي تواجه البلاد، وتدرك في الوقت ذاته أن السودان يملك من الموارد الطبيعية والبشرية، ومن الطاقة الاجتماعية التي تجلت خلال سنوات الحرب، ما يؤهله لتجاوز محنته وبناء مستقبلٍ يليق بتاريخه وتطلعات أبنائه.

وتؤكد الحركة التزامها بالعمل السلمي والديمقراطي، وبقبول نتائج الإرادة الشعبية، وبالتعاون مع جميع القوى الوطنية المؤمنة بوحدة السودان ومدنيته وديمقراطيته.

وتدعو الحركة جميع السودانيين، في الداخل والمهجر، إلى المشاركة في مناقشة هذا البرنامج وإثرائه، والانضمام إلى العمل من أجل تحقيقه.

حركة سودان المستقبل

سبتمبر 2026